تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوة الدولة ومستقبل ادائها الجيوستراتيجي (ايران انموذجاً)

جاسم محمد طه

مدرس مساعد/ قسم العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Jasim_stady@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١٠/١ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١٢/٢٦

مستخلص البحث

ان دراسة قوة الدولة والمقومات التي تدخل في صناعة هذه القوة امست ذات ضرورة استثنائية تفرض نتائجها كمقدمات اولية لأية دراسة معاصرة في المجالات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، ومن هنا سعت ايران الى اعادة بناء دورها الاقليمي مستغلة بذلك حزمة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة بما تملكه من ارث حضاري وثقافي وتأثير معنوي على جوارها الاقليمي مكنها من توظيف ثقلها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي لفرض نفسها كقوة اقليمية، على الرغم من حيوية موقع ايران الجيوبوليتيكية بالنسبة لدول الجوار، الا انه خلق هاجساً امنياً دينياً، اذ تقع في محيط جله عربي ذات توجهٍ مختلف وهذا ادى الى تشكيل بيئة صراع في محيطها الاقليمي, ومن هنا تستمد الدراسة اهميتها من كونها تمثل محاولة للتعرف على طبيعة المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية التي تمتلكها ايران، وتحديد وتحليل ابرز المشكلات الجيوبوليتيكية في القوة الايرانية، وبيان مستقبل ادائها الجيوستراتيجي في اطار التحليلات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: المقومات الاستراتيجية، قوة الدولة، المقومات الجيوبوليتيكية، الاداء الاستراتيجي

The Impact of Strategic Ingredients on Strengthening the Power of the State and the Future of its Geostrategic Performance (Iran as a case study)

Jassim Mohammed Taha
Assistant Lecturer, / Dep. Of International Relations / Faculty of Political Science / International./ Mosul University

Abstract

The study of the power of the state and the foundations of this force is of exceptional necessity. Its results impose preliminary conclusions on any contemporary study in the geopolitical and geostrategic fields. Therefore, Iran sought to rebuild its regional role through a series of changes in the region, exploiting its civilizational and cultural heritage, over its regional neighborhood enabled it to use its geostrategic and geopolitical weight to assert itself as a regional power. Despite Iran's geopolitical position vis-a-vis neighboring countries, but it created a religious security concern as it is located in the vicinity of an Arab surrounding, that led to formation of combat environment in its regional surroundings, hence the study derives its importance from being an attempt to identify the nature of the geopolitical and geostrategic constituents possessed by Iran, and to identify and analyze the most prominent geopolitical problems in Iran's power, and to clarify its future geostrategic performance within the strategic analysis.

Keywords: strategic components, state power, geopolitical components, strategic performance.

مقدمة:

تعد دراسة موضوع المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية واثرها في قياس قوة الدولة من الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي لمدة طويلة، لا سيما ان هذه المقومات لها تأثير كبير في التأثير على طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في بيئتها الاقليمية والدولية، كما تسهم اسهاماً قوياً في بناء قوة الدولة وفي صياغة خططها الامنية والعسكرية، ومن ثم فان دراسة قوة الدولة والمقومات التي تدخل في صناعة هذه القوة امست ذات ضرورة استثنائية تفرض نتائجها كمقدمات اولية لأية دراسة معاصرة في المجالات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية،لا سيما ان الموقع الجيوبوليتيكي لإيران حتم عليها توزيع اهتماماتها الخارجية بحكم قربها أو بعدها عن مسرح الاحداث، ومن هنا سعت ايران الى اعادة بناء دورها الاقليمي مستغلة بذلك حزمة من المتغيرات التي شهدتها المنطقة بما تملكه من ارث حضاري وثقافي وتأثير معنوي على جوارها الاقليمي مكنها من توظيف ثقلها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي لفرض نفسها كقوة اقليمية.

اولاً: اهمية الدراسة: تأتي اهمية الدراسة من عدة اعتبارات لعل اهمها الاتي:

١- تستمد الدراسة اهميتها من كونها تمثل محاولة للتعرف على طبيعة المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية التي تمتلكها ايران، وتحديد وتحليل ابرز المشكلات الجيوبوليتيكية في القوة الايرانية، في اطار التحليلات الاستراتيجية.

٢- يكتسب موضوع الدراسة اهميته ايضاً في جوانب كثيرة لعل اهمها محاولة الدراسة توسيع نطاق المقياس لقوة الدولة، بحيث يتضمن عناصر القوة والضعف معاً، اذ ركزت الدراسة على مسألة انه لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق، لا سيما ان هناك في كل دولة جوانب من القوة والضعف معاً، فالدولة القوية في عدد من المجالات يمكن ان تكون ضعيفة في مجالات اخرى.

٣- يكتسب موضوع الدراسة اهميته من انه يتناول دولة كان لها الاثر البالغ في مجرى الاحداث الكبيرة التي تمخض عنها فرض الهيمنة والسيطرة الامريكية المباشرة على وسط وجنوب اسيا، كما انها تتوسط منطقة تعج بالصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن كونها تتوسط قوى جيوبوليتيكية اقليمية.

٤- كما تبرز اهمية الدراسة من خلال سعيها الى ازالة التداخل والخلط لدى الكثير من الباحثين بين مفهومي الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية، لا سيما ان الكثير من الباحثين يخلط بين المفهومين، على الرغم من الاختلاف في نشأة المصطلحين وما يهدفان اليه، وهذه مسألة تثير الدارسين وتضعهم امام تداخلات مفاهيمي لموضوعين اساسين وعلى نحو لا يعين على وضع فواصل بينهما، فالمفهومين يختص كل منهما بمجال معين يختلف عن الاخر من ناحية التناول والتسلسل، فضلاً عن ان الجغرافية السياسية تدرس الواقع، بينما الجيوبوليتكس تكرس اهدافها للمستقبل.

ثانياً: المشكلة البحثية وتساؤلاتها الرئيسة: يمكن الاستدلال على اهمية المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في صياغة الوزن الجيوستراتيجي لإيران عبر عدد من المؤشرات، اذ تكمن اهمية مكانة ايران بحكم العوامل المؤثرة على الوضع الجيوبوليتيكي لتعزيز قوة ايران وعلاقة ذلك بفكرة دعم هذه الدولة، ويلجأ الجيوستراتيجيون الى معادلة بسيطة لحساب قوة الدولة وهي ان قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وعسكرياً، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي، وفي التأثير على غيرها، ومن ثم لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق، ومن ثم لا تخلو المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لأية دولة في فترة زمنية معينة من نقاط قوة وضعف، وتؤثر محددات الضعف والقوة في الوزن الحقيقي لموقع ومكانة ايران وفي تحديد الدور الذي يمكن ان تضطلع به في المحيط الاقليمي والدولي، وفي تحديد مستقبلها

الجيوستراتيجي، ومن هنا يثار التساؤل البحثي الرئيسي الاتي، والذي يمكن صياغته على النحو الاتي:-

ما هو اثر مقومات القوة الاستراتيجية في تعزيز قوة الدولة الايرانية وصياغة الوزن الجيوبوليتيكي لإيران؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية لعل اهمها الاتي:

١- ماهي طبيعة المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية؟

٢- ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي الجغرافية السياسية والجيوبولتك؟

٣- هل تعد مقومات القوة الايرانية عنصر قوة ام ضعف، وهل تعاني ايران من معضلات جيوبوليتيكية تشكل كابحاً لقوتها؟

٤- ماهي امكانية تقييم القوة الايرانية في ضوء المحددات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية؟

ثالثاً: فروض الدراسة: تسعى الدراسة الى اختبار مجموعة من الفروض العلمية لعل اهمها الاتي:

١- ان شكل الدولة الايرانية غير المنتظم وطوبوغرافيتها ساعدها على توفير المساحات البرية الكافية لقواتها المسلحة لإجراء مناوراتها العسكرية، لكنه من جهة اخرى سوف يفضي الى خلق صعوبات كبيرة في مراقبة حدودها ومتابعة التنظيمات المسلحة المعارضة لإيران، فضلاً عن صعوبة سيطرتها على كل اجزاء الدولة.

٢- كلما زادت نسبة التجانس الديني والثقافي والعرقي في ايران كان ذلك مؤشر قوة، وكلما قلت درجة التجانس الديني والثقافي والعرقي في ايران عد ذلك مؤشر ضعف، وسيفضي الى عدم الاستقرار السياسي والامني في ايران، لا سيما ان ايران تعد من الدول المختلطة عرقياً، ولغوياً، ومذهبياً.

٣- على الرغم من حيوية موقع ايران الجيوبوليتيكي بالنسبة لدول الجوار، الا انه خلق هاجساً امنياً دينياً، اذ تقع في محيط جله عربي ذات توجه مختلف وهذا ادى الى تشكيل بيئة صراع في محيطها الاقليمي.

رابعاً: منهج الدراسة: من اجل تحليل المشكلة البحثية الرئيسة، والإجابة عن التساؤلات الفرعية التي طرحتها الدراسة، ونظراً لطبيعة الدراسة التي تطلبت استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي تم الاعتماد على مناهج علمية عده، ويكون عمل هذه المناهج مشتركاً بما يؤمن الترابط فيما بينها، إذ سيتم استخدام المنهج التحليلي، لأنه لكي نفهم كيف يعمل النظام الايراني، لا بد أن نعرف ما هي البيئة التي يعمل بها، باعتبار أن النظام السياسي شبكة من التفاعلات السياسية، لا يحيا في فراغ و إنما يعيش في بيئة او محيط مادي و غير مادي يتفاعل معه اخذاً و عطاءً، أي يؤثر فيه و يتأثر به، كما سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي نظراً لتطرق الدراسة إلى التطور النظري لأدبيات الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، فضلاً عن المنهج الوظيفي.

خامساً: التقسيم المقترح للدراسة: بناء على تحديد الباحث أهمية الدراسة والمشكلة البحثية فقد توزعت هيكلية الدراسة على ثلاثة مطالب، ومقدمة وخاتمة، تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: مقومات القوة الاستراتيجية (اطار نظري).

المطلب الثاني: دور مقومات القوة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في صياغة الوزن الجيوستراتيجي لإيران.

المطلب الثالث: مستقبل الاداء الجيوستراتيجي الايراني في ضوء المحددات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية (نقاط القوة والضعف).

المطلب الاول: مقومات القوة الاستراتيجية (اطار نظري):

يرى الجنرال(ديغول)"ان العالم ينقسم الى قوميات وليس الى ايديولوجيات، وان الجغرافية اهم من التاريخ في الابقاء على الامم والحفاظ عليها وفي تكوين النظم السياسية وبناء قوتها، فالشعب الواحد(فرنسياً كان ام المانياً او روسياً) تتابع عليه نظم سياسية مختلفة ملكية او جمهورية، رأسمالية ام شيوعية، ولكن الابقى والاقوى دائما هو الانتماء القومي لشعب الدولة، وهذه الحقائق الجغرافية اقوى من الاحلاف"[١], ومن ثم يمكن القول ببساطة بان السؤال الاساسي المطروح في نظريات قوة الدولة انما يتصل بأهمية المزايا المكانية (الجغرافية) في هذه القوة سواء ما تحوزه الدولة من هذه المزايا او ما يمكن ان تضيفه اليها سلماً وحرباً[٢]، فالحقائق الجغرافية امر ثابت بالغ القوة في تشكيل مصائر الشعوب والامم وفي هذا الاطار يقول (جوتمان/J.Goetman) "ان تاريخ المجتمعات البشرية سواء ما كان منها بدائياً ام منتظماً في اطار دولة لا يمكن ان يهمل اثر العوامل الجغرافية وتأثيرها البالغ في كيان الدولة وعلاقتها الخارجية"، ومن ثم فان الموقع الجغرافي للدولة يؤثر تأثيراً كبيراً في الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في العلاقات الدولية[٣]، ويحدد اطار علاقتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية[٤].

وقد مهدت نظريات(راتزال/Ratzel) في كتابه الشهير" Political Geography"، السبيل لإزالة الغموض عن الاهمية البالغة لدراسة النظريات الجيوبوليتيكية ودورها في نشأة وحياة الدولة وما يحيط بها من مؤثرات داخلية وخارجية[٥]، وفي هذا السياق يعد موضوع الجيوبوليتكس من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي، ذلك ان الاستراتيجية كصيغة في التفكير واسلوب في العمل تناقش اهم مرتكز تنهض عليه النظرية الجيوبوليتيكية، والذي يطرح بصيغة افتراضية مفادها: ان ثمة علاقة بين قوة الدولة و جغرافيتها فالعامل الجغرافي يسهم اسهاماً قوياً في بناء الدولة وزيادة اسباب ومصادر قوتها، كما

يلعب دورا مهماً في صياغة خططها الامنية والعسكرية والتنموية((٦))، ويمثل قياس قوة الدولة احد اشكالات دراسة العلاقات الدولية، وقد تعددت المناهج في هذا النطاق، فقد بنى البعض قياسه على متغير واحد (كالمتغير العسكري او المتغير الاقتصادي، بينما تم القياس لدى اخرين على اساس تعدد متغيرات القوة (السكان، المساحة، القدرة العسكرية،اجمالي الناتج المحلي، التطور التكنلوجي، الكفاءة الادارية، الخ).(٧)

وقد يخلط الكثير من الباحثين بين مفهوم الجيوبوليتكس ('Geopolitics) وبين مفهوم الجغرافية السياسية (Political Geography) على الرغم من الاختلاف في نشأة العلمين وما يهدفان اليه بالرغم من انتمائهما الى دائرة العلوم الجغرافية الانسانية، وهذه مسألة تثير الدارسين وتضعهم امام تداخلات مفاهيمية لموضوعين اساسين هما الجيوبولتكس، والجغرافية السياسية وعلى نحو لا يعين على وضع فواصل للتمييز بينهما، ذلك ان كل المعاني التي استعملت فيها كلمة الجيوبوليتكس تعود الى استعمال الجغرافية كعلم في خدمة الدول، الا ان حقيقة الامر تختلف عن ذلك، فالجغرافية السياسية و الجيوبوليتكس يختص كل منهما بمجال معين يختلف عن الاخر من ناحية التناول والتسلسل(٨).

اولا : مفهوم الجغرافية السياسية:

ليس من السهولة اعطاء تعريف واحد للجغرافية السياسية، لان هذا الفرع من الجغرافية تتقاذفه الآراء المرتبطة بالمدارس الفكرية والجغرافية والتطور التاريخي لهذا العلم، ومما زاد الوضع تعقيداً التطور الدائم والتغير المستمر في موضوع الجغرافية، سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز العولمة والمستجدات الدولية الجديدة، بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وثورات التغيير العربي عام ٢٠١٠، واحداث ٢٠١٤/٦/١٠ وسيطرة التنظيمات الارهابية داعش على العديد من المدن العراقية(٩).

تعرف الجغرافية السياسية بانها العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافية على السياسة، اي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على احوال الدولة والناس، فبسبب الجغرافية كانت اثينا إمبراطورية بحرية، وبسببها ايضا كانت اسبرطة اقرب في طبيعتها الى القوة البرية، وبسبب الجغرافية ايضا تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار، في حين كانت بروسيا وبسبب الجغرافية ايضا محاطة بالأعداء من جميع الجهات[١٠], ويتداخل هذا المفهوم مع الجيوبوليتكس ((علم سياسة الارض)) اي دراسة تأثير السلوك السياسي من تغيير الابعاد الجغرافية للدولة، وهو المفهوم الذي ابتدعته المدرسة الالمانية منذ بدء القرن العشرين وتطور فيها بين الحربين العالميتين، وتدرس الجغرافية السياسية الامكانات الجغرافية المتاحة للدولة بينما الجيوبوليتكس تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كانت وراء الحدود[١١].

وقد عرف(فان فالكينيرج) (Van Valkenberg) الجغرافية السياسية بانها: جغرافية الدولة او الوحدات السياسية التي تشتمل على دراسة كل دولة من الدول كوحدة ذات كيان خاص يتسم بمميزات معينة تميزها عن غيرها من دول العالم،كما انها العلم الذي يدرس ايضا المقومات المختلفة التي يتوقف عليها تقدم الدولة وقوتها والذي يفسر العلاقات الغامضة بينها وبين غيرها من الدول على اساس جغرافي[١٢], وفي هذا الاطار فان الجغرافية السياسية تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود والمساحة والتماسك والتجانس الداخلي وكذلك في العوامل المتعلقة في علاقات الدولة بغيرها من الدول وغير ذلك من العوامل والاسباب التي تتعلق برخائها وازدهارها ورفاهيتها.

وفي هذا الاطار تعرف(الجغرافية السياسية) (Political Geography) بانها (احد فروع الدراسة الاوسع والاشمل الخاصة بالجغرافية البشرية (Human Geography) وهو الفرع الذي يعنى بدراسة الوحدات السياسية (Political

Units) اي الوحدات والاقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً(الدول) وذلك من حيث نشأتها وتكوينها، ومن حيث مقومات الطبيعة البشرية ومن حيث مواردها ومشكلاتها وعلاقتها الداخلية والخارجية واثر العوامل الجغرافية في ذلك كله[١٣]

وفي هذا السياق نستطيع القول بان الجغرافية السياسية تدرس الحقائق الجغرافية الداخلية التي تسهم في تكوين شخصية الدولة، كما انها تتناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيف العلاقات الخارجية بين الدول،ومن ثم فان الجغرافية السياسية هي علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية والحدودية والموارد والنواحي الاخرى المتصلة بالوحدة السياسية اي الدولة[١٤],وقد حدد(هاوشوفر (Haushofer) ما يقصده بالجغرافية السياسية والفرق بينها وبين مفهوم الجيوبوليتكس من وجهة النظر الالمانية بقوله: "ان الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال The Space بينما الجيوبوليتكس تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة"[١٥].

وفي هذا الاطار فان الجغرافية السياسية تبحث من حيث موضوعاتها وانشغالاتها الفكرية في الدولة من زاوية المكان الذي تشغله او الاقليم الذي تتمدد عليه او تتواجد عليه كالمناخ، سطح الارض والتربة، الانهار الموجودة ضمن الاقليم حدوده السياسية الخ، في حين ان الجيوبوليتكس تبحث في المكان من وجهة نظر الدولة، اي اهمية الحيز او المجال الجغرافي الذي تشغله الدولة واثر ذلك في رسم سياستها وخططها السوقية التعبوية[١٦].اي ان الجغرافيا السياسية تدرس الواقع بينما الجيوبوليتكس تكرس اهدافها للمستقبل[١٧].

اما (هارتشون) (Hartshorne) يعرف الجغرافية السياسية بانها(دراسة الاختلافات والمتشابهات الاقليمية من النواحي السياسية، كجزء لا يتجزأ من المركب الكلي للاختلافات والمتشابهات الاقليمية العامة)[١٨]،ولعل تعريف(محمد ابراهيم الديب) يعد احد اكثر هذه التعريفات تكاملا من بين التعريفات العربية

للجغرافيا السياسية، فالجغرافيا السياسية عنده هي العلم الذي يهتم بدراسة التوزيع الجغرافي للوحدة السياسية ومدى التشابه والاختلاف فيها من مكان لأخر على الارض، وعوامل ذلك، وتحليل التأثير المتبادل بينها وبين الخصائص الجغرافية المتنوعة للمكان[١٩]. ومن ثم فان الجغرافية السياسية تبحث في دور المتغيرات المكانية على الوظائف السياسية للدولة بمختلف مستوياتها وتوجهاتها[٢٠].وقد اتسع مدى الدراسات المتصلة بالجغرافية السياسية فشمل دراسات عديده حول الجغرافية السياسية والدولة، كان مجالها العلوم الجيوبوليتيكية والعلوم الخاصة بها، اذ تناول الجغرافيون والاستراتيجيون هذه الدراسات في اطار الجغرافية السياسية وفي اطار عناصر قوة الدولة وقد حصرها كيلين (Kjellen) بالعناصر الخمسة الاتية:

١. الجيوبولوتيكيا Geopolitika اي الجغرافيا والدولة
٢. الديموبولوتيكيا Demopolitika اي السكان ولدولة
٣. الايكوبولوتيكيا Eckopolitika اي الموارد الاقتصادية والدولية
٤. السوسيوبولوتيكيا Sociopolitika اي التركيب الاجتماعي للدولة
٥. الكراتوبولوتيكيا Kratopolitika اي حكومة الدولة

ويلاحظ ان (كيلين) قد وضع الجغرافية السياسية في المقدمة، باعتبارها العلم الام، وان هذه الدراسات التي عددها انما هي عناصر تكميلية تدخل ضمن الاطار الشامل لمفهوم الجغرافية السياسية[٢١].

ثانيا: مفهوم الجيوبولتكس:

تلعب مكونات العامل الجغرافي (الموارد، حجم.....، عدد السكان، الموقع) دورا كبيرا في بناء قوة الدولة. وهي ذات صفة تكاملية وخاصية مترابطة، هذه العلاقة بين العامل الجغرافي وقوة الدولة وسياستها يطلق عليها مصطلح (الجيوبولتكس) (Geolities)، والتركيب اللغوي للجيوبولتكس ينطوي على مفهوم(Geo) بمعنى الارض و(polities) وتعني السياسة، وعليه فان المقصود

بالمصطلح(جيوبولتكس) هو سياسة الارض اي ما يمكن ان يفرضه الواقع الارضي او المكاني بكل عناصره من متغيرات قد تؤدي الى انكماش في سياسة الدولة او توسيعها وتطويرها، فالنظرية الجيوبوليتيكية تبحث في قوة الدولة من خلال الارضية المتواجدة عليها[٢٢].

ويقصد بالعنصر الجيوبوليتيكي، الدراسة الدقيقة لجميع العوامل والموارد الطبيعية للدولة، او التي يمكن توفيرها، او الحصول عليها، ثم توجيه وتطويع نتائج الدراسة التي يمكن التوصل اليها لصالح تحقيق اهداف الدولة ومصلحتها القوية[٢٣].

وقد اثبت (هاوسهوفر)(Haushofer) ان كلمة (Goe) التي تسبق كلمة (polities) لم تأتِ اعتباطاً بل جاءت للتدليل على صلة السياسة والدولة بالأرض فكلمة(Ge) تعني في اساسها الارض في اللغة الاغريقية القديمة وقد اصدر معهد ميونيخ تعريفات لمفهوم (Geolities) محدداً لها بانها[٢٤]:

١. النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض.
٢. نظرية التطورات السياسية للدولة من حيث علاقتها بالأرض.
٣. العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الارضي.
٤. وانها الاساس العلمي الذي يقوم عليه فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل الحصول على مجالها الحيوي، ومن ثم فان النظرية الجيوبوليتيكية لا تنظر الى الدولة بوصفها كيانا سياسيا ستاتيكياً ثابتاً وجامداً، بل هي كائن حي ينمو ويتطور ويتوسع شانها بذلك شان بقية الكائنات الحية، ويأتي في مقدمة الاهداف التي تؤيد النظرية الجيوبوليتيكية على وجوب تحرك الدولة نحوها هو المجال الحيوي، والمجال الحي وفق التصور الجيوبوليتيكي هو الاطار المكاني او الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة ان التحرك باتجاهه يعد ضروريا لتحقيق اهداف سياستها العليا[٢٥].

وقد اخذت فكرة المجال وضرورته لنمو الدولة وتوسعها تزداد رسوخاً عند الباحثين الالمان وخصوصا بعد انتصار المانيا على فرنسا عام ١٨٧٠ وظهورها كدولة منافسة لبريطانيا في مجال الصناعة والتجارة وكان في طليعة المفكرين الالمان الذين اكدوا على فكرة ان الدولة كائن حي بحاجة الى ان ينمو ويتوسع هو(راتزل) (Ratzel)[٢٦]، وفي هذه الظروف افرزت فلسفة القوة الالمانية مجموعة من النظريات استندت الى مبادئ علم الجغرافيا السياسية احيانا والى دعاوي الجيوبوليتكس في معظم الاحيان تمثلت بصفة اساسية في[٢٧]:

- نظرية راتزل في الدولة العالمية (القوة الواحدة).
- نظرية كيلين عن قوى البر والبحر(القوة الثنائية).
- نظرية هاوسهوفر عن التقسيم الثلاثي للعالم (القوة الثلاثية).

وقد كان راتزل هو احد العلماء المبررين للسياسة التوسعية الالمانية ومن الذين وضعوا الجيوبوليتكس في خدمة المطامع الالمانية، قد حدد بعض قوانين لعلم الجيوبوليتكس، تناول فيها نمو رقعة الدولة وانها تنمو بنمو ثقافتها، وان هذا النمو ظاهرة لاحقة لمظاهر النمو السكاني في الدولة، كما برر في افكاره هذه حالات ضم اراضي الغير بالقوة والاستيلاء على ثرواتهم تحت دعاوي حماية المجال الجوي للدولة[٢٨]، ومن ثم اضحى مفهوم الجيوبوليتكس بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيء للجغرافية السياسية وهو ما اضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية معا[٢٩].وفي هذا الاطار تحاول الجيوبوليتكس ان تثبت ان الدولة كائن حي او انها كالإنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضوح والشيخوخة، وفي هذا السياق يعد ابن خلدون من اوائل المفكرين الذين بحثوا في تأثير مجال الجغرافية والبيئة على سياسة الدولة، لذا فان فلسفة الجيوبوليتكس ترى في حياة الدول قوانين للنمو وقوانين للاضمحلال، ومن ثم فان الجيوبوليتكس هو علم تحليلي متفرع من الجغرافية السياسية، يعالج معظم مفرداتها منظوراً اليها من زاوية المصلحة القومية للدولة ومستقبل حركتها السياسية الخارجية، وبعبارة اخرى فان

الجيوبوليتكس تحاول الاجابة على تساؤل مفاده كيف يؤثر المجال الجغرافي بكل عناصره في رسم سياسة الدولة وتحديد استراتيجيتها القومية[٣٠]، والجيوبوليتكس تستمد مادتها ومصادر اهتمامها تاريخياً من اربعة مصادر وهي الدراسات الاكاديمية لكل من الجغرافية السياسية والتاريخ ثم الدراسات التخصصية في موضوع الامبريالية والتسلط الاستعماري والاستراتيجية العسكرية والبحرية والجوية، بينما الجغرافية السياسية تأخذ بعين الاعتبار الدولة وتعنى بتحليل بنيتها الطبيعية والبشرية تحليلا موضوعيا[٣١].

١.الجيوبولتكس ترسم خطة لما يجب ان تكون عليه الدولة بينما الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع.

٢.الجيوبولتكس ترسم حالة الدولة في المستقبل في ضوء واقعها الجغرافي، ومن ثم يصبح التحليل الجيوبوليتكي قادراً على التنبؤ والاستشراف في ضوء الحقائق الجغرافية، بينما تقتصر الجغرافية السياسية على رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر.

٣.الجيوبولتكس متطورة متحركة بينما الجغرافية السياسية أميل الى ان تكون ثابتة.

٤.الجيوبولتكس تجعل الجغرافية في خدمة الدولة، بينما الجغرافية السياسية مرآة للدولة تعكس صورتها الحقيقية(موقعها، حدودها، مناخها، مواردها).

٥. الجيوبولتكس تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط السياسية التي تحقق سياسة السيطرة، بينما الجغرافية السياسية تدرس مقومات القوة دراسة متجردة غير متأثرة بدوافع قوية معينة.

ولذلك الجيوبوليتكس متصلة منذ نشأتها بالعلوم العسكرية وبالتوسع الامبريالي، اكثر من اتصالها بمعطيات الامن الداخلي للدولة ولذلك فهي تجد مجالها في العلوم الاستراتيجية والعسكرية البحتة اكثر من مجال تطبيقها على النواحي الامنية للدولة.

رابعا: مفهوم الجيوستراتيجية Geostrategy:

تناولنا فيما تقدم النظرية الجيوبوليتيكية ولكن يقف الى جانب هذه النظرية، نظرية اخرى تشتق منها وتتميز عنها وهي النظرية الجيوستراتيجية، ويبدو ان هذا التمييز بين المقومات الفكرية للنظريتين الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية قد غاب عن العديد من الباحثين والدارسين، الامر الذي دفع بهم الى الوقوع في اخطاء مفاهيمية ومنهجية مرده ضعف ادراك الابعاد الوظيفية والبنيوية التي تسهم في بناء كل من النظريتين[٣٢].

واذا كان مفهوم الجغرافية السياسية ينصرف في اساسه الى دراسة المواضيع المتعلقة بكيان الدولة، فقد ظهرت الحاجة الى اصطلاح اخر يتفق مع الاهمية الكبرى للجغرافيا بالنسبة للعلاقات القومية والدولية ككل، يتناول صلة الموقع الاساس او الدولة بالاقتصاد العالمي وبالثروات الاستراتيجية وبالأحلاف العسكرية وبطبيعة الحدود السياسية والجغرافية ومميزاتها وما يتصل بالامتزاج الثقافي ومدى علاقة الطبوغرافيا بالتجارة الداخلية، وهي مسائل تتعلق بالديناميكية والحركة، وهي لذلك قوية الصلة بأبحاث السياسة والتخطيط بوصفها الجغرافية التطبيقية في مجال العمل وهذا النوع من الدراسة يطلق عليه اسم الجيوستراتيجية[٣٣].

ان الجيوستراتيجية الحديثة تبحث عن تطوير الامن القومي الداخلي كونه الاطار الذي يسمح بتطوير الامة بمختلف قطاعاتها الاقتصادية، واتباع الجيوستراتيجية الحديثة لمنهج سلمي قائم على تطوير اليات الدفاع عن المسرح العملياتي القومي الذي يمتد على كامل التراب القومي للدول[٣٤]، فمهوم الامن القومي يرتبط بالإقليم القومي للدولة ومجاله الحيوي، و حدود الدولة ابداً ودائماً هي سياج الامان لإقليم الدولة[٣٥].

وفي هذا الاطار فالاختلاف بين النظرية الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية هو اختلاف ذو طبيعة بنيوية ووظيفية لكل من الدولة والاقليم، فمن الناحية البنيوية

تشكل الدولة وحدة التحليل الاساسية من النظرية الجيوبوليتيكية، وعندما ندرس الموقع الجغرافي او الحيز الجغرافي في هذه النظرية، فأننا في الواقع ندرس موقع الدولة بذاته وعلى وجه التحديد، في حين يشكل الاقليم محور البناء الفكري للنظرية الجيوستراتيجية.

اما من الناحية الوظيفية فان النظرية الجيوبوليتيكية تدرس حركة الدولة في اقليمها بسبب من تأثرها فيه، في حين نجد ان النظرية الجيوستراتيجية تنطلق من الخصائص الاستراتيجية للإقليم واثرها في تحركات وسياسات القوى العالمية. ومن ثم تركز الجيوستراتيجية على وظيفة الاقليم بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية واثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العامية[٣٦].

ومن ابرز منظري الفكر الجيوستراتيجي (ماكندر) و(سبيكمان) و(دوهية) و(سفرسكي) والذين انطلقوا من الاقليم بكل مزاياه الاستراتيجية لتحقيق السيطرة العالمية، سيما ان (ماكندر) انطلق من(القلب الارضي) وهو اقليم حيوي نظراً لما يحتويه من امكانات وموارد ضخمة لينتهي الى معادلة تقول، ان من يسيطر على قلب العالم يسيطر بالنتيجة على العالم برمته، وهي نظرية تنطلق من المقومات الجيوستراتيجية لإقليم وجد فيه (ماكندر) من الخصائص ما تؤهله لان يكون منطقة القلب او مفتاح السيطرة العالمية، وطرح(سبيكمان) نظرية الاطار ووجد فيه ما يمهد للسيطرة التي كان يناشد بها(ماكفورد)[٣٧].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان موقع الدولة واثره في حركتها السياسية الخارجية وصولا الى اهداف سياستها العليا يدخل ضمن الدراسات الجيوبوليتكية، في حين تدخل الخاصية الاستراتيجية للإقليم واثرها على القوة المتحكمة فيه، او تلك التي تريد ان تتحكم فيه، تدخل ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية[٣٨].

المطلب الثاني

دور مقومات القوة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في صياغة الوزن الجيوستراتيجي لإيران

مما لا ريب فيه ان موضوع قوة الدولة والعناصر التي تتدخل في صناعة هذه القوة والتركيب الذي تتشكل به عناصر القوة هذه، اصبحت ذات ضرورة استثنائية تفرض نتائجها كمقدمات اولية لأية دراسة معاصرة في المجالات الجيوسياسية او في العلاقات الدولية[٣٩]، اذ يلجأ الجيوستراتيجيون الى معادلة بسيطة لحساب قوة الدولة وهي (ان قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وعسكرياً)، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي، وفي التأثير على غيرها[٤٠]، ومن ثم لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق، بمعنى انه لا توجد عبر التاريخ دولة حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها او هذه الدولة الضعيفة تماماً من كافة مقوماتها، وكل ما في الامر ان هناك في كل دولة جوانب من القوة والضعف معاً، وان التوزيع لهذه الجوانب انما هو بصورة نسبية محضه،[٤١]فالدولة الضعيفة في بعض المجالات يمكن ان تكون قوية في مجالات اخرى، والدولة القوية في بعض المجالات يمكن ان تكون ضعيفة في مجالات اخرى، ومن ثم لكي يصبح المقياس شاملاً لقوة الدولة او للامة بحق لابد من الحرص على توسيع نطاق المقياس بحيث يتضمن عناصر القوة والضعف معاً، كما يجب الا يقتصر المقياس على عناصر القوة وحدها[٤٢].

وتعتبر الكتلة الحرجة من اهم عناصر القوة الشاملة وهي تتكون من العنصرين الاساسين للدولة وهما السكان و المكان او الشعب والاقليم، وبقياس قدرة التفاعل بين السكان والارض يمكن وضع الدولة في مستوى معين من القوة عالميا[٤٣]، ويمكن الاستدلال على اهمية المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في صياغة

الوزن الجيوستراتيجي لإيران عبر عدد من المؤشرات التي يمكن قياسها كمياً وتتمثل هذه المقومات في عدة اقسام، المقومات الطبيعية، البشرية، السياسية، العسكرية، الاقتصادية، اذ تكمن اهمية مكانة ايران بحكم العوامل المؤثرة على الوضع الجيوبوليتيكي لتعزيز قوة ايران، ويمكن تناول هذه المؤشرات كالاتي:

اولاً: المقومات الطبيعية لإيران :

١- طبيعة الموقع الجغرافي(التحكم في المضايق):

يعد الموقع الجغرافي للدولة احد العوامل المؤثرة على قوة الدولة، اذ يحدد اتجاهات وميول وحضارة السكان كما يؤثر على توجهات وسلوك النظام السياسي للدولة وكذلك على علاقاتها بغيرها من الدول في النسق الاقليمي والدولي، وينصرف الموقع الجغرافي الى اربعة ابعاد رئيسه هي: الموقع الفلكي، الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، والموقع الاستراتيجي، واخيراً الموقع بالنسبة للدولة المجاورة، الموقع بالنسبة للعاصمة.

أ- **الموقع الفلكي:**

يقصد بالموقع الفلكي، الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض وتعتبر خطوط العرض اهم من خطوط الطول، اذ تؤثر على مناخ الدولة الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري[٤٤]، وتقع ايران جنوب غرب اسيا وشمال شرقي شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض (٢٥- ٤٠) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (٤٤- ٦٣) شرقي خط جرينتش، وهي بذلك تقع اغلب اراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، وقد كان لهذا الامتداد الاثر الكبير في كثرة الامطار الساقطة في الشمال والغرب، وتنوع الاقاليم المناخية وتنوع الغطاء النباتي وتنوع المحاصيل الزراعية وادى اعتدال درجات الحرارة الى سيادة ظاهرة الخضرة لمدة طويلة من السنة في هذه المناطق[٤٥]، وتمثل ايران من خلال موقعها المتميز حلقة الربط بين القارات

الثلاثة(اسيا، افريقيا، اوربا)، كما تعد ايران دوله شرق اوسطية، وهذا بدوره منحها مجموعة من المميزات الاستراتيجية و الجيوبوليتيكية، سيما بما تتصف به منطقة الشرق الاوسط من مميزات على صعيد اهمية السياسة الدولية الامر الذي زاد من اهمية ايران، وثمة حقيقة مهمة لابد من الاشارة اليها وهي ان الموقع الفلكي كان عاملاً محفزاً في نشوء حضارات عريقة في مناطق متعددة من ايران، وهكذا امست مؤثرات العامل الفلكي لإيران ذات اهمية كبرى لجيوبوليتيكية ايران[٤٦].

ب-**الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات:**

تشكل المياه الدولية جزءاً من الحدود الايرانية وتتمتع ايران بإطلالتها على اهم ثلاث مسطحات مائية، هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل ايران البرية (٢٥٢٤كم) [٤٧]، ومما زاد من اهمية ايران اطلالتها على مضيق هرمز الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي[٤٨]، ويعد مضيق هرمز أحد اهم الممرات المائية في العالم نظراً للحجم الهائل من صادرات النفط التي تعبره يومياً[٤٩]، سيما ان ايران تتحكم في الملاحة الدولية عند مضيق هرمز خاصة بعد استيلائها على الجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)[٥٠]، الامر الذي اعطى ايران خصوصية على صعيد الاستراتيجية الدولية وعلى صعيد الثروات القومية التي تعزز من قوة ايران الاقتصادية وتجعل هذه المنطقة تأخذ اهميتها في السياسة العسكرية، وقد زاد من اهمية الموقع البحري لإيران اشرافها على مجموعة من الجزر وهي، (هرمز، لانكا، قشم، هنكام، طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) ومنح اطلالة ايران على شط العرب اهمية كبيرة، اذ اعطت هذه المميزات المختلفة التي تتمتع بها اهمية كبيرة بالنسبة لعملية الملاحة حتى بالنسبة للسفن الكبرى[٥١].

ج- **الموقع بالنسبة للدول المجاورة:**

تمتلك ايران موقعاً جغرافياً متميزاً يوفر لها علاقات جوار جغرافية اسلامية في اسيا الوسطى وسيما مع افغانستان وباكستان وكذلك مع الجمهوريات الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي(ارمينيا، اذربيجان، تركمستان)، اضافة الى الحدود البرية مع العراق[٥٢]، اذ تعد ايران حلقة الوصل بين الشرق الاوسط واسيا[٥٣]، وتقع ايران في جنوب غربي اسيا وشمال شرقي شبه الجزيرة العربية، ويواجه البلد الاتحاد السوفيتي(ارمينيا، اذربيجان، تركمانستان) وبحر قزوين من الشمال، وافغانستان وباكستان من الشرق ويقع الخليج العربي وخليج عمان الى الجنوب، وتحد العراق وتركيا ايران من الغرب[٥٤]، وتحتل ايران مساحة جغرافية تبلغ نحو ١,٦٤٨,٠٠٠كم^{٢} [٥٥].

وانطلاقا" من هذه المعطيات يمكن تحديد منطقتين سياسيتين رئيسيتين بالنسبة للمجال الحيوي واحدة في الشمال وتتمثل في: دول القوقاز، بحر الخرز، واسيا الوسطى، وهي تسمى باسم شمال غرب اسيا، اما المنطقة الجنوبية لإيران فهي دول الخليج العربية، وتزداد اهمية الموقعين الشمالي والجنوبي عبر ما تملكه هاتان المنطقتان من احتياطي شعبي ومادي نفطي وغازي كبير، اذ تحتل دول حوض الخزر المرتبة الاولى في العالم في الاحتياطي المادي في مجال الغاز، والثاني روحياً، اما المنطقة الجنوبية فهي اغنى مناطق العالم بمصادر الطاقة المادية المتمثلة بالبترول والاولى روحيا(ارتفاع نسبة عامل التماسك الاجتماعي المذهبي فيما بينهم)[٥٦]، بالمقابل لاشك انه على الرغم من حيوية موقع ايران الجغرافي بالنسبة لدول الجوار، الا انه خلق تخوفاً قومياً ومذهبياً مضافاً لهذه الدولة، اذ تقع في محيط جله عربي يختلف في توجهاته، وهذا الامر قد خلق بيئة صراع لان ايران مازالت مسكونة بمصادر تهديدها الذي تشكله هذه الدول، وباتت

منغمسة بتحالفات دول الجوار، وبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية، وتفعيل مجال تأثير الوزن السياسي للدولة التي تشغلها ايران، كما ان معطيات مساحة ايران قد اعطتها امكانات اقتصادية كبيره، لكنها لم تضع الشعب الايراني في مصاف الدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة بفعل حجم السكان الكبير لإيران، فضلاً عن تخصيص الدولة لنسبة كبيرة من مواردها لتعزيز قدراتها العسكرية[٥٧].

د: **الموقع الاستراتيجي:**

يضفي الموقع الاستراتيجي على الدولة اهمية خاصة، اذ تتحكم الدول ذات الموقع الاستراتيجي في طرق المواصلات العالمية، وحركة التجارة الدولية، من خلال سيطرتها على الممرات والبرازخ والجزر والمضايق[٥٨]، وتتميز ايران بموقع استراتيجي فريد منحها مزايا جيوستراتيجية، اذ انها تعد حلقة الوصل بين الشرق الاوسط واسيا[٥٩]، وتشرف وتتحكم ايران في خليج العرب وخليج عمان ومضيق هرمز وتشرف ايضا" على بحر قزوين[٦٠]، ومن ثم فهي تتمتع بإطلالتها على اهم ثلاث مسطحات مائية في الخليج العربي والبحر العربي و المحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال[٦١]، وهكذا اصبحت ايران في موقع جيو استراتيجي مهم بين منابع النفط في الخليج العربي واسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين[٦٢]، فمؤهلات ايران الاستراتيجية تتمثل في موقعها الساحلي، وطول هذه السواحل، الثروات النفطية، الغازية، المعادن، الثروات الطبيعية والبشرية، وقد هيأت ايران سواحلها لإنشاء العديد من الموانئ البحرية والتجارية، وقد منحها طول السواحل مكسباً عسكريا من خلال تسهيل اجراء مناوراتها العسكرية البحرية، ومن ثم فان ايران تقع في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة الارض والتي طرح نظريتها(سبيكمان) اذ اعتبر السيطرة عليها معناه السيطرة على اوراسيا وبالتالي يسيطر على العالم، فضلاً عن ذلك تقترب ايران من نقطة الارتكاز الجغرافي[٦٣] في نظرية (قلب الارض)التي وضعها (ماكندر) والتي تتلخص بان من يسيطر

على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الارض كما يقع جزء من ايران ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها (فير جريف) والتي اطلق عليها منطقة التصادم والارتطام[٦٤].

وفي هذا السياق فقد اعتمدت ايران كثيراً على الافكار والنظريات الجيوبوليتيكية التي وضعها مفكرو الجيوبوليتيك (ماهان، ماكندر، سبيكمان) واخذت تتحرك ضمن فرضية مفادها: ان النفاذ الى الشرق الاوسط ودوله يكون عن طريق توظيف الاقليات الشيعية ودعوتها للثورة على الانظمة السياسية فيها، ومن ثم تمكينها من السيطرة على هذه الانظمة، وهي بهذا الاطار تتحرك ضمن مسارات عدة ضمن المجال الحيوي لإيران وهي: (الخليج العربي، الشرق الاوسط، العالم الاسلامي) ووظفت في سبيل هذا التحرك عناصر قوتها الشاملة الصلبة منها والناعمة[٦٥]، وبالتالي فان هذه الرؤية للدور الاقليمي واستمرار الاعتقاد بامتلاك عناصره ومقوماته في مدركات صناع الاستراتيجية الايرانية هي التي حددت طبيعة علاقات ايران مع دول الشرق الاوسط[٦٦].

يتضح مما تقدم ان لإيران موقعاً استراتيجياً متزايداً في الاهمية عبر التاريخ وهذا ما اكدته النظريات الاستراتيجية وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فالموقع الجيوبوليتيكي لإيران حتم عليها توزيع اهتماماتها الخارجية بحكم قربها أو بعدها عن المسارح الاستراتيجية المتغيرة، وذات التأثيرات الكبرى على نفوذها ومكانتها الإقليمية والدولية. وبهذا فقد منح الموقع الجيوبوليتيكي لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية التي حدّدت طبيعة عَلاقاتها مع البيئتين الإقليمية والدولية[٦٧]، وبذلك يمثل الموقع الجيوبوليتيكي العنصر الأهمّ من عناصر القوة الجيوستراتيجية الإيرانية، كما يؤدي دوراً كبيراً في تفسير استراتيجية إيران وعَلاقاتها الإقليمية والدولية[٦٨].

هـ- شكل الدولة وموقع العاصمة: مما لا ريب فيه ان هناك ارتباطاً قوياً بين شكل الدولة ومعطيات الامن فيها[٦٩]، اذ يؤثر شكل الدولة على قيمة مساحتها ويعتبر الشكل المنتظم القريب من الدائري هو الشكل الامثل، اذ تكون العاصمة في مركز الدولة وتكون مسافات الاطراف من العاصمة متساوية تقريبا، مما يزيد ويسهل السيطرة على كل اقليم الدولة[٧٠]، فعاصمة الدولة تعتبر موقع في الدولة ومن ثم فان تهديد العاصمة او سقوطها يعني في كثير من الحالات سقوط الدولة نفسها، لذلك يرتبط مكان العاصمة بشكل الدولة الى حد كبير، فللموقع هنا حساباته الامنية كما ان له اثارة من الزاوية الاستراتيجية ايضاً[٧١]، وفي هذا السياق تمتاز الحدود الايرانية باتخاذها شكلاً رباعيا، اذ تتكون من اربعة اضلاع غير منتظمة، وعلى الرغم من ان شكل ايران ليس منتظماً باستثناء بعض الجزر وليس مبعثراً، فمن الممكن القول بانه ذو شكل غير منتظم، وقد اثر هذا الشكل في بناء هذه الدولة وادى الى خلق بيئات طبيعية ومناخية متباينة، ومشكلات سياسية نتيجة التباين في الخارطة الديمغرافية للسكان القاطنين في مناطق ووحدات بعيدة عن مركز العاصمة طهران[٧٢]، وهذا الشكل غير المنتظم قد خدم ايران من ناحية ووفر لقواتها المسلحة المساحات البرية الكافية لإجراء مناوراتها العسكرية، ومن جهة اخرى شكل معضلة كبيرة في مراقبة حدودها[٧٣].

ثانياً: المقومات السكانية:

تلعب القوة البشرية دورا مهماً في تقييم قوة الدولة، فهي تمثل قوة العمل كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها، وتشير المدخلات الرئيسة لعنصر السكان الى تفوق ايران الواضح في اجمالي تعداد السكان، بل يمثل هذا التعداد ضغطاً ديمغرافياً هائلاً على دول الخليج يتمثل في الهجرات الواسعة للعنصر الايراني الى دول الخليج عدا(السعودية)، وقد حصلت هذه الهجرات على جنسيات الدول التي

نزحت اليها، الامر الذي ادى الى تعددية اثنية وقومية في معظم دول الخليج[٧٤]، ويبلغ عدد سكان ايران ٨٠ مليون نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٧[٧٥].

وتعد ايران بمثابة العملاق الديمغرافي في منطقة الخليج،اذ يعادل عدد سكانها ضعفي عدد سكان دول الخليج مجتمعة،وبحلول عام ٢٠٢٥ من المتوقع ان يصل عدد سكانها الى (١٦٠) مليون نسمة[٧٦]، ووفقاً لتقديرات برنامج الامم المتحدة الانمائي للعام ٢٠١١ بلغ حجم سكان ايران نحو (٧٥) مليون نسمة في حين بلغ حجم السكان في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة (٣٩) مليون نسمة[٧٧]، وفيما يتعلق بالتجانس السكاني فان ايران تجمع بين قوميات واديان وطوائف مختلفة ومنها الفرس ٥١%، الاذريون ٢٤%، والتركمان١٠%، والاكراد٧%، العرب٤%، واخيرا البلوش والجنسيات الاخرى بواقع ٤%،واذا كانت قدرة الدولة على التعامل مع هذه الاقليات يمثل عنصراً هاماً لاستمرارية قوة ايران العسكرية[٧٨]، وقد اسهمت التوترات التي شهدتها اغلب الاقاليم والمحافظات التي تقطنها الاقليات في ايران في اعادة الاهتمام بهذه القضية مجدداً، بل واضافة بعداً دولياً لها[٧٩].

ثالثاً: المقومات الاقتصادية:

تعد القوة الاقتصادية من اهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الدولية والاقليمية، وهي هدف ووسيلة في نفس الوقت، وبدون وجود قوة اقتصادية للدولة يتلاشى وجودها المعنوي وتصبح دولة صورية هشة، والمقصود بالقوة الاقتصادية ليس مجرد حيازة الدولة لموارد الثروة الطبيعية بقدر ماهي حسن توظيف وادارة تلك الموارد والمقدرات بما يحقق مصالح الدولة ويزيد من قدراتها ونفوذها على صعيد سلم التراتبية الدولية[٨٠]، ولاشك ان ايران تمتلك موارد اقتصادية ضخمة تدعم وضعها الجيوبوليتيكي ويساعدها في تبني سياسة خارجية اكثر استقلالية، وسلوكاً تدخلياً في بعض الازمات الاقليمية والشؤون الداخلية العربية، من اجل توفير حركة

امداد وتغذية باتجاه ايران لتعزيز ديمومة هذه الموارد، خدمة لبناء مجالها الحيوي[٨١]، اذ تشير الحقائق الجغرافية السياسية الى ان القوة الايرانية الحالية اذا ما ارادت ان تتجه فان مسارها لن يكون الشمال او الشرق، ففي الشرق توجد القوى النووية الاسيوية الكبرى (الهند، باكستان، الصين) وفي الشمال توجد (روسيا)، ومن ثم فان امكانية التمدد المتاحة لإيران هي في اتجاه الغرب[٨٢]، ويتمتع الاقتصاد الايراني بكافة الظروف والعوامل التي تؤهله لكي يتحول الى قدرة اقتصادية كبرى مثل امتلاكه مساحة من الاراضي القابلة للزراعة، تنوع مصادر المياه، وتوفر الطاقة البشرية الماهرة، فضلاً عن وجود العقول الاستراتيجية التي تستوعب ذلك، واحتياطي البترول،[٨٣] سيما ان ايران تمتلك ثاني احتياطي بترولي في العالم بعد السعودية (١٣٧,٥) مليار برميل، كما انها رابع دولة منتجة للبترول بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة، وتمتلك ايران مخزوناً هائلاً من الغاز يبلغ(٢,٧) تريليون قدم مكعب بما يقدر ب (١٤,٩) من احتياطي الغاز العالمي، والغاز هو المحرك الثاني للاقتصاد الايراني[٨٤]،وهذا يعني انها تعد من الدول القليلة القادرة على توفير كميات اكبر من الغاز الطبيعي في المستقبل، وهذا يشير انها ستلعب في المستقبل دوراً مهماً في المعادلة العالمية للطاقة[٨٥]، سيما ان ايران تضخ (٨٠) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً في السوق العالمية، وهو ما يمثل نحو ٣% من اجمالي الصادرات العالمية من الغاز، وتعتبر سادس مصدر للغاز عالمياً[٨٦], ويمثل الاعتماد الكبير على النفط والغاز احد اهم مميزات الاقتصاد الايراني، ويأتي قسم كبير من الدخل النقدي لإيران من العملات الاجنبية من خلال بيع البترول، ويتمتع الاقتصاد الايراني بنسبة عالية من الاحتياطات من العملات الاجنبية التي تراكمت لديه بسبب زيادة عوائد النفط من العملات الاجنبية،وتبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الايراني من اجمالي الناتج المحلي نحو ٣٦% مقارنة بنسبة ٢١%على المستوى العالمي، وهذا يعني ان هناك معدلات تراكم

لرأس المال والثروة في ايران مرتفعة مقارنة بالمعدلات الدولية، وتقوم ايران بتشجيع الاستثمارات الاجنبية في مجال البترول وتنمية وتطوير حقولها البترولية وحقول الغاز الطبيعي، واستطاعت تأمين اسواق اسيوية تصدر اليها بترولها وتحركت صوب روسيا لا نشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وانتاجه[٨٧].

اما بالنسبة لمؤشر نسبة الاسهام الصناعي في الناتج المحلي، فتشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة في ايران ما نسبته نحو ٤٤% من الناتج الاجمالي المحلي للدولة وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٧ بالنظر الى ان هيكل الصناعات في ايران يغلب عليه التركيز على الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والسيارات والصناعات التكنلوجية والتصنيع العسكري[٨٨]،وتعاني ايران من حزمة كبيرة من المعضلات الاقتصادية كالتضخم الامر الذي انعكس على انخفاض القدرة الشرائية للعملة الإيرانية (التومان) وزيادة نسبة البطالة والفقر بسبب توجيه الدولة لمواردها للنفقات العسكرية[٨٩]، وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي موزعا على القطاعات فقد احتل قطاع الزراعة نسبة ١٠% من الناتج المحلي، بينما احتل قطاع الصناعة نسبة ٤٥% وقطاع الخدمات نسبة ٤٠% وافاد الاحصاء انه رغم ارتفاع عدد سكان البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية الا ان اجمالي الناتج الداخلي لكل شخص وفق مؤشر PPP بلغ في عام ٢٠١١ (١٢) الفاً و٢٥٨ دولار ما يشير الى ارتفاع قدرة اربعة اضعاف للاقتصاد مقارنة بالسنوات السابقة [٩٠]، وقد شهد الناتج المحلي الاجمالي الايراني زيادة ملحوظة بعد الاتفاق النووي وتحديداً خلال العامين الماضيين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بعد معدلات نمو بالسالب في العام السابق، ومن المتوقع ان تتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بنهاية عام ٢٠١٨ الى٣% والى صفر% في عام ٢٠١٩، اما معدلات البطالة فهي في تزايد مستمر بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي جراء الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨، والانخفاض الشديد في قيمة العملة

الوطنية[٩١]، وبنسبة تزايد فاقت ١١٠% ارتفع سعر الدولار الامريكي امام التومان الايراني خلال الاشهر الستة الأولى من العام الميلادي الجاري بسعر السوق الموازية، وذلك من 4200 تومان للدولار بنهاية ديسمبر 2017 إلى 9000 تومان للدولار الواحد في الرابع والعشرين من يونيو2018 ، وخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة جدًّا في عمر تغير أسعار الصرف يمثل هذا تغيرًا حادًّا[٩٢]، وفيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين لإيران تعتبر الصين والامارات والهند وافغانستان وتركيا وباكستان وتايوان وكوريا الجنوبية من اهم الشركاء التجاريين لإيران وفقاً لحجم الصادرات[٩٣].

رابعاً: المقومات العسكرية:

تكتسب المقومات العسكرية اهمية متزايدة لدى الباحثين في الشؤون الاستراتيجية الايرانية لما تعطيه من مؤشرات لمدى ما حققته وتسعى الى تحقيقه ايران من تطوير قدراتها العسكرية والتقنية، وتوظيف تلك القدرات لتحقيق اهدافها الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في محيط مجالها الحيوي[٩٤]، سيما ان القوة العسكرية الايرانية شهدت جهوداً مكثفة في اتجاه اعادة بناء القوات المسلحة بعد الحرب مع العراق(١٩٨٠– ١٩٨٨)، وتزايدت تلك الجهود في اعقاب حرب الخليج الثانية، اذ تسعى ايران لإحياء دورها الاقليمي في منطقة الخليج،سيما وان الفرصة اصبحت سانحة لإيران لرسم ذلك الدور في اعقاب تدمير القوة العسكرية للعراق وانهيار الاتحاد السوفيتي مروراً باحتلال العراق عام (٢٠٠٣)[٩٥].

ويعد الجيش الايراني احد اكبر الجيوش في المنطقة من الناحية العددية،اذ يبلغ عدد القوات الايرانية وفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في عام ٢٠١٦ حوالي (٥٢٣) الف فرد يتوزعون على افرع الجيش الرئيسة،وتتكون القوات البرية من (٣٥٠) الف فرد، القوات البحرية (١٨) الف فرد، والقوات الجوية والدفاع الجوي (٥٢) الف فرد، وقوات الحرس الثوري من (١٢٥) الف فرد،

ويبلغ حجم قوات الاحتياط في ايران نحو(٣٥٠) الف فرد[٩٦]، ويمتلك الجيش الايراني (١٦٩٣) دبابة، ويمتلك سلاح الجو الايراني (٣١٩) طائرة مقاتلة متنوعة من طراز su-24 وsu-25 و F-4 Dle و Mig-29 وF-14A ، وفيما يتعلق بالدفاع الجوي تمتلك ايران (١٦) كتيبة مجهزة بنحو (٢٥٠٠) منصة صواريخ ارض- جو[٩٧].واستطاعت ايران ان تحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي في التسلح الى درجة كبيرة من خلال عملية تصنيعها للأسلحة للأغراض الدفاعية والهجومية معاً، سيما ان ايران تمتلك قاعدة سكانية كبيرة ومواردا اقتصادية وتكنلوجية ضخمة، وقد نجحت في صناعة السلاح، الامر الذي مكنها من تحديث مختلف قطاعاتها المسلحة التي تجسدت بقدرات الدولة الذاتية[٩٨]،وفي هذا الاطار فقد شهدت الصناعات العسكرية الايرانية قفزة نوعية في مجالات عدة ابرزها الاستخدامات العسكرية لأشعة الليزر والانظمة الالكترونية التي تتحكم بقدرة وكفاءة الاسلحة الحديثة وكذلك التوسع في انتاج قطع غيار الاسلحة المستوردة محلياً، وانتاج الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى محلية الصنع[٩٩]، اذ استطاعت ايران عام(٢٠١٦) محلياً تطوير بعض النسخ من الصواريخ صينية الصنع قصيرة المدى مثل صواريخ (كروز النور) المضادة للسفن برأس حربي يزن (١٥٥) كغم ويثبت هذا الصاروخ على بطاريات متحركة في مناطق ايران الساحلية وجزرها، وايضا استطاعت ايران انتاج وتطوير صواريخ سجيل (fl-10) بعيدة المدى، كما استطاعت انتاج وتطوير بعض الغواصات الصغيرة والصواريخ والمركبات، ومدافع الهاون والمدفعية والالغام وقاذفات صواريخ متعددة المديات[١٠٠]، كما طورت ايران قدراتها الصاروخية بالتعاون مع كوريا الشمالية وروسيا والصين من خلال انتاج مجموعة من الصواريخ متفاوتة المدى، سيما ان بعضها قادر على حمل رؤوس نووية وفي نفس الوقت سعت ايران الى تطوير برنامجها النووي من خلال تطوير مفاعلاتها وتخصيب كميات اكبر من اليورانيوم[١٠١].

وفي هذا السياق بدأت ايران في تطوير وانتاج الجيل الثاني والثالث من الدبابة الايرانية (ذو الفقار)، وهي دبابة خفيفة وسريعة ومزودة بنظام تصويب موجه بالليزر، وبذلك تعتبر ايران ثالث دولة منتجة لدبابات القتال في الشرق الاوسط بعد مصر واسرائيل، كما بدأت ايران في انتاج الطائرة المقاتلة(البرق) وهي مقاتلة اعتراضية مزودة برادار من صنع ايراني وبمساعدة روسية[١٠٢]، وتسعى ايران جاهدة الى زيادة انفاقها العسكري من اجل مواكبة بعض دول الشرق الاوسط فقد ركزت ايران بشدة على الانظمة البحرية الجديدة، وتكمن الدعامة الاساسية لرفع مستوى القوات البحرية في حصولها من روسيا على ثلاث غواصات تعمل بالديزل طراز(كيلو)[١٠٣]، ويمكنها التحرك تحت الماء بدون صوت، كما تمتلك ايران اسطولاً من الغواصات الصغيرة والاف القوارب المجهزة بمعدات مضادة للصواريخ[١٠٤]، فضلاً عن ذلك تمتلك ايران صواريخ (بحر_ بحر) التي تطلق من على زوارق في الجزر الموجودة بالخليج[١٠٥].

ان ما سبق يوضح ان القوة العسكرية التي تسعى ايران لامتلاكها تفوق احتياجات الدفاع الذاتي وحماية المصالح الحيوية، وهو ما يؤكد رغبتها في ان تصبح قوة استراتيجية تفرض مصالحها الخاصة وسطوتها العسكرية في اطارها الاقليمي.

المطلب الثالث

مستقبل الاداء الجيوستراتيجي الايراني في ضوء المحددات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية (نقاط القوة والضعف)

ان الاستراتيجية الايرانية تهدف الى ضمان متطلبات امنها القومي والحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية في اقليم الشرق الاوسط، وفي ما هو ابعد من الشرق الاوسط وادارة الشؤون الاقليمية والدولية اعتمادا على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاستخبارية، فضلاً عن توظيفها لأدوات القوة الناعمة والصلبة، ومن ثم السيطرة على قمة الهرم الاقليمي، والتأثير على مجمل الفعاليات الدولية التي تشهدها المنطقة، ذلك لان ايران تدرك جيداً ان عدم استخدام الاستراتيجيات الوقائية والتدخلية يعني بالمقابل مزيداً من الضغوط والتحديات من قبل القوى الاقليمية والدولية التي تكون مضطرة لمواجهتها.

وفي هذا السياق تسعى ايران جاهدةً إلى ابقاء الاوضاع الاقليمية في المنطقة ضمن اطار الفوضى المدارة، واستنزاف القوى الاقليمية والدولية المنافسة عن طريق تسخير جيوبها وادوات نفوذها بالمنطقة والتي اظهرت بدورها التزاماً سياسياً وعقائدياً وعسكرياً بتنفيذ الاستراتيجية الايرانية، وهو ما يشير بدوره الى الحالة المعقدة التي تشهدها المنطقة اليوم، اذ اصبحت القوى الاقليمية والدولية في مواجهة استراتيجيات ايرانية بدل استراتيجية ايرانية واحدة[١٠٦]،ومن ثم لا تخلو أيّة نظرية أو استراتيجيَّة لأية دولة ما في فترة زمنية معيَّنة من نقاط قوة ونقاط ضعف، وبمعنى أدقّ فإن النظريات الاستراتيجيَّة تحلل وتخطط للحد من عوامل القوة عند الخصم، وتقلّل تأثير عوامل الضعف وتعظّم نقاط القوة لدى الطرف المقابل[١٠٧]، سيما انه في علم التخطيط الاستراتيجي، تُبنى الخطة على أربعة أسس، ولكي تبدأ بوضع خطة علمية واضحة المعالم وواقعية التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، سواء كانت هذه الخطة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ينبغي الاستناد إلى هذه الأسس، وهي

(نقاط القوة وكيفية تعزيزها، ونقاط الضعف وكيفية تقليلها، والفرص وكيفية الاستفادة منها، والمعوقات وكيفية مواجهتها وتحويلها إلى فرص)[١٠٨]، وتعد محددات الكتلة الحيوية للدولة والمتعلقة بالأرض والسكان من اهم محددات القوة الاستراتيجية للدولة، سيما ان هذه المحددات تؤثر في ابراز القيمة الفعلية لموقع ومكانة الدولة، وفي تحديد الدور الذي يمكن ان تضطلع به في بيئتها الاقليمية والدولية[١٠٩]، ومن هنا تسعى الدراسة في هذا المطلب الى تحديد وتحليل نقاط الضعف والقوة في المقومات الجيوبوليتيكية لإيران، وبيان ابرز المشكلات الجيوبوليتيكية في القوة الايرانية، واي الاتجاهات تشكل عامل ضعف او قوة لها ضمن محيطها الاقليمي والدولي في اطار التحليلات الاستراتيجية المعنية ببحث محددات الكتلة الحرجة للدولة وفقاً لمنهج قياس قوة الدولة، وفيما يأتي اهم نقاط الضعف والقوة:

نقاط الضعف:

١- **درجة التكامل القومي:** تعد الابعاد الدينية والثقافية والعرقية من اهم المؤشرات التي تسهم في تدعيم التكامل القومي للدولة باعتبار ان درجة التجانس في تلك المؤشرات من شأنه ان يشكل نسيجاً متناغماً لهوية الدولة، والقاعدة انه كلما ارتفعت نسبة التجانس الديني والثقافي والعرقي في الدولة كان ذلك مؤشر قوة والعكس صحيح، فكلما قلت درجة التجانس الديني والثقافي والعرقي في الدولة كلما كانت الدولة اكثر قرباً من مؤشرات الضعف في الدولة.

وتعد الدولة الايرانية دولة مختلطة عرقياً و لغوياً و مذهبياً، اذ يتكون سكان ايران من مزيج من العرقيات الفارسية والاذرية والتركمانية والعرب والبلوش والاكراد فضلا عن الجيلاك والمازندراني[١١٠]، ومن ثم فان عدد السكان وطبيعة التركيب الاجتماعي في ايران قد تأثر بحكم الموقع الجغرافي، وفرض هذا التنوع في الاعراق والاديان حسابات دقيقة لدى القيادات الايرانية التي تعاقبت، لان اي خلل في

التعامل معها قد يجعل منها عامل ضعف، اذ تنبهت لذلك ايران،سيما بعد محاولة استغلال القوى الخارجية للتأثير على الاستقرار الداخلي لايران، كما ادى ارتفاع عدد السكان بشكل كبير الى زيادة الفجوة بين الموارد والسكان، لكنه وصل الى درجة الخلل، على الرغم من حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تتمتع بها ايران، وذلك بفعل سياسات التهميش والاقصاء لبعض الفئات والاعراق والطوائف السكانية الذين تم تعمد اقصاءهم عن جميع مرافق الدولة التنموية تماماً[١١١]، فضلاً عن التفاوت الكبير في توزيع السكان على المساحة،اذ يتركز معظم السكان في العاصمة وبعض مراكز الولايات الرئيسة في الوسط، بينما تعاني بقية المناطق الفراغ النسبي، وهذا يعني نقطة ضعف للدولة الايرانية سيما ان الدولة اخفقت في توزيع عوائد التنمية بشكل عادل على مناطق الدولة المختلفة[١١٢].

وفي هذا السياق فان الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعلاقة بين الزيادة السريعة للسكان وارتفاع احتمالات عدم الاستقرار نتيجة للارتباك او الخطأ في التخطيط وممارسة سياسة التهميش والاقصاء، وعدم الاستجابة بشكل فاعل ومؤثر لتلك الاعداد المتزايدة من المتعلمين من خريجي الجامعات وتوفير فرص العمل والخدمات،كلها مسارات اصبحت تؤثر على استقرار ايران و سيجعلها ذلك عرضة لعدم الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي،[١١٣]ومن ثم فان هذا التعدد العرقي والمذهبي سيجعل من ايران دولة قابلة للانفجار في اي لحظة، والاخطر من ذلك ان هذه الكيانات العرقية والاثنية لها امتداد جغرافي في دول اخرى ومن ثم سوف تتزايد رغبتها للانفصال[١١٤]، فالعرب متواجدون في الجنوب والجنوب الغربي اذ يمتدون الى دول الخليج، والبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي ولها امتداد في باكستان وافغانستان، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي على الحدود مع تركمانستان، والاذريون في الشمال والشمال الغربي ولهم امتداد في اذربيجان، والاكراد في الغرب ولهم امتداد في تركيا وكردستان،جل تلك العرقيات لها حلم

تكوين الدولة الكبرى المستقلة، وتحركهم جماعات قومية مدعومة بأجنحة مسلحة، ناهيك عن حالة الاضطهاد الديني والعرقي التي تعاني منها هذه الاقليات مما يخلق حالة عداء داخل ايران[١١٥]، قد تفضي الى الحرب الاهلية[١١٦]، وقد تشتد هذه النزعة الانفصالية وتتطور في المستقبل في ظل عدم ظهور اي بوادر او مؤشرات حول احتمالية استجابة النظام لمطالبات هذه الاقليات، وقد شهد عام ٢٠١٧ سلسلة من الاشتباكات بين هذ الاقليات وقوات الحرس الثوري الايراني كما واصل النظام الايراني في عام ٢٠١٨، سياسته القمعية تجاه الجماعات الدينية ومنها فرقة الدراويش الصوفية، وقد نفذ النظام الايراني حكم الاعدام بحق العديد من المنتمين الى هذه الفرق الدينية[١١٧],واذا كان معدل الاستقرار السياسي مؤشراً على درجة نجاح النظام في التعامل مع تعقيدات البيئة الداخلية والخارجية، فإن هناك تراجعاً في درجة الاستقرار في ايران خلال المدة من ٢٠٠٨-٢٠١٨،ومن ثم يتبين لنا من خلال مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المدة المذكورة ثم اسقاط النتائج على المستقبل من خلال تقنية السلاسل الزمنية، ان معدل الاستقرار في ايران سيبقى في حدود٦٢% حتى عام ٢٠٢٠وقد تحدث بعض التوترات في حدود عام ٢٠١٨، لكنها لن تؤدي لتغيير جذري في بنية النظام[١١٨].

٢- **الجوار الجغرافي:** على الرغم من حيوية موقع ايران الجغرافي بالنسبة لدول الجوار، الا انه خلق هاجساً قومياً ومذهبياً مضافاً لهذه الدولة، اذ تقع في محيط معظمه عربي ذات توجه مختلف وهذا الامر خلق بيئة صراع، لان ايران مسكونة بمصادر تهديدها الذي تشكله هذه الدول، وباتت مشغولة بتحالفات دول الجوار وبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية[١١٩]، ومن ثم يمكن وصف علاقات ايران في ظل النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط بانها علاقات صراع،وذلك لوجود عدد من قضايا الخلاف تحكم تلك العلاقات ومنها على سبيل المثال، الموقف الايراني الرافض للتسوية السلمية في الشرق الاوسط، وقضية الاستقرار السياسي الداخلي

لنظم الحكم العربية[١٢٠]، وقضايا الحدود، اذ تعد الحدود احدى قضايا الصراع الخليجي الايراني ومصدراً رئيساً للخلاف بين الطرفين، وتتجلى مظاهر هذا الخلاف في اكثر من مشكلة حدودية، يأتي في مقدمتها احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث، فضلاً عن الخلاف الحدودي بين ايران والكويت حول حقل الدرة النفطي، وانطلاقاً من هذه المعطيات فان ايران ترى ذاتها (مختلفة) ضمن (محيطها الإقليمي) ولم يكن ذلك المحيط رصيداً لها بل مناوئاً لها، ومن ناحية اخرى وضمن الصراع الايراني الغربي، ترى ايران ان دول الخليج هي الحلقة الاضعف التي يمكن التأثير فيها على مصالح الدول الغربية[١٢١].

٣- **القوة العسكرية:** فيما يتعلق بعدد قواتها البرية ليس له أي قيمة في حال حدثت مواجهة بينها وبين دول الخليج على سبيل المثال، فسلاحها البري سيكون مشلولًا ولا يستطيع أن يتحرك بسبب المانع المائي "الخليج العربي" وعدم وجود حدود أو خطوط تماس مع أية دولة خليجية، أما سلاح الجو الإيراني فهو ضعيف جدًا بسبب الحظر المفروض على قطع الغيار للطائرات الإيرانية، وكذلك الحالة الاقتصادية المتأزمة لإيران، والتي حالت بينها وبين شراء أو تطوير طائرات حديثة، وحالت بين تدريب طيارين إيرانيين على طائرات حربية جديدة، وبهذا فقد الإيرانيون العنصر المادي والبشري في سلاح الجو، سيما أن حروب اليوم حروب تكنولوجية في المقام الأول، كما أن الدفاع الجوي الإيراني يكمن في سلاح بدائي، وهي الثنائية أو الرباعية الجوية، أما بخصوص القوة البحرية، فكشف الخبراء من خلال التقرير الاستراتيجي، أن القوة البحرية الإيرانية مثل السفن الحربية الكبيرة، دُمرت في الثمانينيات، فهي تعتمد على قوتها البحرية الحالية (الزوارق السريعة، والغواصات الصغيرة المستنسخة من كوريا)[١٢٢].

٤- **الموقع البحري:** يبرز ضعف استراتيجية الموقع البحري لإيران في ان البحر لم يكن حاجزاً طبيعياً بينها وبين مصادر التهديد الخارجي القادم اليها من جهة الشمال (بحر قزوين)، فضلاً ان لهذا الموقع ابعاداً جيوبولتيكية سلبية على ايران نتيجة لوجود بيئة صراع مع الدول الغربية، وسيما الولايات المتحدة [١٢٣]التي تستمر في تضييق الخناق على ايران، وهو ما انعكس على حدة الخطاب الايراني الذي يهدد بإغلاق مضيق هرمز واللجوء الى الخيار العسكري للرد على الاعمال الامريكية، في حين ان القدرات البحرية لإيران ليست مجهزة بشكل جيد لإغلاق المضيق[١٢٤]، لا سيما ان القوات البحرية الايرانية المتواجدة في بحر قزوين والخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي تعد من اصغر الوحدات العسكرية الايرانية[١٢٥].

٥- **شكل الدولة:** شكل ايران الجغرافي يعد موطن ضعف فهو شكل غير منتظم بوجه عام يبتعد عن الشكل المثالي الدائري، وهذا الشكل يعيق الدولة الايرانية من بسط سيطرتها على انحائها كافة، ويخلق لها مشكلات سياسية نتيجة التباين في الخارطة الديمغرافية للسكان القاطنين في مناطق بعيدة عن مركز العاصمة، وهذا الشكل غير المنتظم شكل معضلة كبيرة في مراقبة حدودها التي تنشط من خلالها عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات، وكذلك سهولة حركة وانتقال التنظيمات المسلحة المتشددة المعارضة للدولة، فضلاً عن صعوبة سيطرة الدولة على كل اجزاء الدولة ومنافذها المتعددة[١٢٦]، وقد بدأت ايران تبني استراتيجية امنية جديدة لمواجهة احتمالات اختراق التنظيمات المتشددة لحدودها ومكافحة عملية تهريب المخدرات[١٢٧]،سيما ان عدد مدمني المخدرات ومتعاطيها يصل الى اكثر من مليوني شخص في ايران وفق الاحصائيات الحكومية[١٢٨].

كما ان اضلاع هذه الدولة لا تستطيع ان تقدم اطاراً دفاعياً منيعاً، سيما ان مناطق الاضلاع الايرانية المختلفة تعاني من وجود اقليات مذهبية وعرقية ولغوية

لم تستطع الاندماج مع اهداف الدولة المركزية، وباتت تتسبب في صراعات ونزاعات كبيرة تتجذر يوماً بعد يوم، ويتصل بموضوع شكل الدولة موقع العاصمة ضمن تلك المساحة، فالعاصمة طهران تقع في منطقة بعيدة نسبياً عن حدود الدولة وينطبق عليها نظرية الحماية البرية[١٢٩]، ولعل اهم المشاكل التي تواجه طهران هي الاحتمالات القوية لتعرض العاصمة لزلزال عنيف بسبب وقوع المدينة على الصدع الزلزالي الاعمق في المنطقة الواقعة جنوب جبال البرز[١٣٠]، مما جعل ايران تفكر جدياً بنقل العاصمة من طهران الى مدينة اخرى للتخلص من هذه المعضلة [١٣١].

ويتصل بموضوع شكل الدولة السلاسل الجبلية، فطول هذه السلاسل وهي وان كانت من الناحية الاستراتيجية منطقة حماية طبيعية، الا ان طول هذا الامتداد يشكل تهديداً كبيراً لإيران من الناحية الاستراتيجية، نظراً لسهولة عمليات التهريب وانتقال العصابات المسلحة، والجماعات المعارضة للنظام الايراني داخل العمق الايراني، هذا عدا سهولة استهداف الامن الايراني في ظل معطيات بيئة الصراع بين ايران والغرب، لكن المزايا الجيوستراتيجية تبرز قوتها من خلال الاتصال بنقاط الالتحام المذهبي، ولعل اهمها(العراق، السعودية، قطر، البحرين، الكويت، اذربيجان، افغانستان..)، وانطلاقاً من هذه المعطيات فان الحدود المائية والبرية والمضايق تمثل المداخل والمخارج لإيران، لكنها في ذات الوقت تمثل القوة والضعف بالنسبة لإيران[١٣٢]

٦- **انهيار العملة الايرانية:** تفاقم الوضع الاقتصادي في ايران عام ٢٠١٨، بسبب الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي والانخفاض الشديد في قيمة العملة الوطنية، ففي أقل من ثلاثة أشهر وصلت قيمة العملة الإيرانية إلى أقل من النصف، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وفشل سياسات حكومة حسن روحاني الرامية إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية التي باتت تهدد حكومته والنظام برمّته، وقد خرج المواطنون في عدد من المدن الإيرانية للتعبير

عن استيائهم وغضبهم مما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، وللمطالبة برفع المعاناة عن كاهل المواطن الذي تحاصره الأزمات من كل الاتجاهات، وكان أقوى واعنف هذه الاحتجاجات تلك التي شهدتها نحو ٩٠ مدينة إيرانية في كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٧، وامتدت إلى عام ٢٠١٨ ضد الغلاء والبطالة والفقر، والسقوط الكبير للعملة الإيرانية مقابل الدولار، إذ وصل سعر الدولار الواحد إلى أكثر من ٩٠٠٠ تومان مما أدى إلى اعتراض التجار الذين يواجهون أزمات حادة تتمثل في صعوبة الحصول على النقد الأجنبي لتسيير حركة الواردات، وارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للمواطنين، واتهم روحاني الاعلام الاجنبي والرئيس الامريكي ترامب بشن حرب اقتصادية ونفسية لخلق ازمات مستمرة في الداخل الايراني [١٣٣]

وفي هذا الاطار تعكس خصائص الاقتصاد الايراني عامل ضعف كبير وهي تتمثل بمعاناته من الاعتماد الكبير على النفط والغاز،الذي بات يعاني من ضعف الاستثمار في هاذين القطاعين الحيويين بسبب العقوبات الدولية، سيما ان صادرات النفط الايرانية تراجعت بحدة في عام ٢٠١٨، في ظل الانسحاب المستمر للعديد من شركات النفط الكبرى ك (توتال الفرنسية، ورويال البريطانية- الهولندية)، وقد تراجعت الصادرات الايرانية بنسبة ١٦% خلال النصف الاول من حزيران ٢٠١٨، وفي ذات السياق شكل اتجاه الدول الاعضاء في منظمة الاوبك الى رفع سقف الانتاج في حزيران ٢٠١٨ ازعاجاً كبيرا لإيران، لان رفع الانتاج في السوق سيفضي الى خفض اسعار النفط، والجدير بالذكر ان هذا الاتجاه جاء بتأييد روسيا الحليف الاستراتيجي لإيران، ويعد هذا القرار واحدا من التغيرات الملحوظة في العلاقات الروسية- الايرانية على الساحة السياسية خلال الفترة الاخيرة[١٣٤]، كما يعاني الاقتصاد الايراني من نقاط ضعف عديدة اخرى لعل اهمها ارتفاع نسبة المديونية والتضخم، و ارتفاع نسبة الفقر، البطالة، وعجز القطاع التجاري، اثر الحزمة الجديدة من العقوبات الامريكية، كذلك تعاني ايران ارتفاع حجم السكان

على حجم النمو الاقتصادي، الامر الذي اثر بدوره على انخفاض متوسط نصيب الفرد، على الرغم من ان معطيات مساحة ايران قد منحتها امكانات اقتصادية كبيرة، لكنها لم تضع الشعب الايراني في مصاف الدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة، بفعل حجم السكان الكبير لإيران، هذا عدا تخصيص الدولة لنسبة كبيرة من مواردها لتعزيز قدراتها العسكرية والتكنلوجية، ومما يزيد مواطن الضعف في ايران انخفاض نسبة النمو الاقتصادي والمشاريع التنموية، مما يزيد نسبة الفقر والبطالة ويضعف من قوة الدولة الايرانية ويجعلها عرضة لاختلالات سياسية وامنية كبيرة، هذا فضلا عن مواطن الضعف الكبيرة نتيجة عجز القطاع الزراعي والصناعي عن توفير اهم السلع الاستراتيجية، سيما القمح والسكر والارز،[١٣٥] اذ تستورد ايران مليوني طن من السكر من الخارج، مما يعرضها لقيود وضغوط سياسية مستقبلاً[١٣٦]، وهذا بمجمله سيؤثر سلباً على قوة الدولة الايرانية .

٧- **التفاعلات الصراعية** : من نقاط الضعف الإيرانية هو العلاقات المضطربة مع معظم دول الجوار، ولا يعني هذا الخليج العربي وحده، الذي تورطت إيران في دعم عمليات إرهابية كثيرة في البحرين، اليمن، لبنان، الكويت، فإضافة لتلك الدول هناك طاجيكستان التي تشكو من عمليات اغتيال تقف خلفها طهران، وباكستان التي تدعم إيران بعض فصائل البلوش فيها، وتغذي النعرة الطائفية[١٣٧]، وأفغانستان التي تدعم فيها طهران طالبان، وأذربيجان التي تدعم إيران خصمها اللدود أرمينيا المسيحية، وتركيا التي تعاني من عملياتها الإرهابية وشرعت ببناء سور يفصل بينها وبين حدود إيران، وحتى العراق الموالي لها الذي يدرك بعض سياسييه أن قوته تعني ضعف إيران، ومن ثم تسعى ايران لاستنساخ حالة الكيان الصهيوني في استعداء شعوب المنطقة التي تخضع لسيطرتها على نحو يخلق بيئة صالحة لتفجير مقاومة متنوعة ضدها[١٣٨]

٨- **الانهاك الاستراتيجي:** مما لاريب فيه ان الاعتماد على التجمعات المذهبية عموماً في دولة ما يحتاج الى قوة كبيرة من دولة المركز، ليحقق صموده وهو غير متوافر بالشكل المطلوب في ايران، ومن ثم فانه اذا ضعفت دولة المركز تحت تأثير الانهاك الاستراتيجي نتيجة التدخل في دول الجوار، فسوف نرى المشهد الذي حدث في الاتحاد السوفيتي السابق يتكرر في ايران[١٣٩].

نقاط القوة:

حددت رؤية ايران العشرينية هدفها النهائي بان تصبح ايران بحلول عام ٢٠٢٥ بلداً متقدماً، وحائزاً الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الاول في منطقة جنوب غرب اسيا[١٤٠]،

ومن ثم فأن إيران دولة تمتلك رؤية استراتيجية تصرّ على بلوغ هدفها المركزي وهو تحقيق مكانة الدولة المركز في فضائها الإقليمي المتعدد (غرب آسيا)، وترى الدراسة أن إيران لن تبلغ هذه المكانة حتى عام ٢٠٢٠ بحكم المعوقات الداخلية والخارجية، إلا أن الاتجاه العام لحركتها يشير إلى أنها تسير نحو هذا الهدف، رغم ما يبدو من كرّ وفرّ في علاقاتها الدولية والإقليمية، وهي تستند في ذلك إلى إمكانيات "وسطى عليا"[١٤١]، من خلال توظيف مقومات القوة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية التي تمتلكها والتي تناولتها الدراسة في المطلب الثاني(الموقع الجغرافي، الجوار عدد السكان، الثروة الطبيعية النفط والغاز، والانتاج العلمي والثروة البشرية وتطوير القدرات العسكرية والبرنامج النووي)، فايران تمتلك الموقع الجيوستراتيجي المهم والمجاور للإقليم العربي، كما تمثل جسر الربط والمعبر بين العالم العربي وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن وقوع هذه الدولة في موقع متوسط بين مستودعي الطاقة بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب، ومما يزيد من اهمية هذه الدولة امتلاكها لمكامن الطاقة المادية والروحية، مما يزيد من فاعلية ايران في التفكير الجيوبوليتيكي[١٤٢]،

ومن هنا نجد ان توظيف عناصر القوة في المعطيات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية ساعدت ايران لتكون دولة تمتلك دعائم ومقومات قوة فاعلة ومؤثرة تجاه اقليمها، فضلاً عن امتلاك ايران حزمة اخرى من عناصر القوة الناعمة والخشنة والتي تسعى لتوظيفها لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ولعل اهم هذه العناصر هي:

١-**البحوث العلمية والتقدم التكنلوجي:** أدى التقدم التكنلوجي في ايران الى تطوير قطاعها الزراعي وكذلك صناعتها المدنية والعسكرية المختلفة، الامر الذي اسهم في تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، ولم تكتف ايران بنقل التكنلوجيا من الخارج، بل عملت على توليدها وتوطينها من خلال البحوث العلمية والتصنيع، وحسب اخر احصائيات البنك العالمي بلغ الانفاق الايراني على البحث العلمي ٦,٤٣٢ مليون دولار اي ما يعادل ثلاثة اضعاف الانفاق المماثل في الدول العربية[١٤٣]، من ناحية ثانية لابد من إيلاء أهمية للتطور العلمي الإيراني، والذي قد يؤسس في المراحل القادمة لقاعدة تساهم في النهوض بشكل متسارع، إذ تدل البيانات المختلفة على أن إيران تحتل المرتبة الأولى عالميًا في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، كما أن معدل نموها في الإنتاج العلمي يصل إلى ١١ ضعف المعدل العالمي، كما تحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية البحثية والتطبيقية[١٤٤]، بل ان ايران تجاوزت اسرائيل في مجال البحث العلمي وبفارق كبير[١٤٥].

٢- **تفعيل عناصر القوة الكامنة:** تسعى ايران لاستثمار وتوظيف التركيبة المذهبية للدول الواقعة ضمن نطاق مشروعها في المجال الحيوي الاول سوريا والعراق واليمن ولبنان ودول الخليج[١٤٦]، ومن ثم تعمل ايران على تفعيل عناصر القوة الكامنة من خلال توجيه القدرة على الاستغلال[١٤٧]،

٣- **غياب المشروع العربي:** لعل العامل الاهم الذي وفر المناخ لإنجاز قدراً من اهداف الاستراتيجية الايرانية هو حالة الغفلة، والافتقار الى الرؤية العربية

الواضحة، وقد وفرت حالة الضعف والتفرق للبلاد والشعوب المستهدفة بيئة مناسبة لتحقيق تلك الاهداف، فضلاً عن غياب اي مشروع عربي ازاء المشروع الايراني والتركي والاسرائيلي, وغياب دور الدولة العربية المركز او القائد[١٤٨].

٤- توافر عنصر الادراك لدى صانع القرار الايراني بمقدرات الدولة القومية المادية وغير المادية وحدود الدور الايراني، والظرف الاقليمي والدولي، الذي يتيح لإيران دورا فاعلاً ومؤثراً من خلال شبكة من الحلفاء الاستراتيجيين روسيا، الصين، الهند، وعلى سبيل المثال فان ايران تعد بالنسبة الى روسيا شريكاً استراتيجياً تقدم لها الدعم في الشرق الاوسط، فيما تتلقى منها دعما مقابلاً في القوقاز واسيا الوسطى[١٤٩].

وانطلاقاً من هذه المعطيات فان ايران تهدف عبر دعايتها العسكرية الى ارسال رسالة واضحة للمجتمع الدولي، بانها دولة قادرة على مواجهة الضغوط الدولية المفروضة عليها، فهي قادرة على الانجاز والتحديث في قدرتها العسكرية، كما انها تريد البرهنة للداخل الايراني بان نظام الجمهورية الاسلامية في ايران لا يمكن ان يخضع للإملاءات الامريكية، وذلك من خلال نموذج الاقتصاد المقاوم، وبان النظام السياسي قادر على المضي بتطوير القدرات التسليحية الايرانية، سيما في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار والاسلحة الخفيفة ,وفي هذا السياق تعمل ايران على ارسال رسائل ذات مغزى عسكري لخصومها عن طريق نشر مقاطع الفيديو الخاصة بالتجارب الصاروخية والمناورات العسكرية او ابراز التطورات المتلاحقة التي اصابت الصناعات الدفاعية الايرانية في الآونة الاخيرة، وذلك على الرغم من تصاعد حدة العقوبات الامريكية عليها والتي تؤثر بشكل واضح على اقتصاد البلاد، ولابد من التأكيد هنا على ان الدعاية العسكرية الايرانية ترتكز على ابعاد رئيسة، هي شخصنة العدو، و تضخيم التهديد، والمؤامرة، وهي ابعاد تستطيع من خلالها ادامة الزخم لخطابها الشعبوي الديني الثوري القادر على توظيف الحواضن الاجتماعية القريبة منها، بالشكل الذي يجعلها في حالة استعداد

دائم لمواجهة الاعداء، وشكلت تلك الابعاد بدورها الاساس الذي انطلقت منه ايران في تبرير وجود برنامجها النووي، وتحديث برنامج صواريخها الباليستية وشرعنة تدخلها في العراق وسوريا واليمن، بل والاكثر من ذلك قمع المعارضة الداخلية المنددة بسياساتها الخارجية(١٥٠)

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة بالرصد والتحليل بيان اثر المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في تعزيز قوة الدولة الايرانية وتحديد مستقبلها الجيوستراتيجي، وسعت الدراسة الى تحليل ابرز الثغرات والمعوقات الداخلية والخارجية، وبيان ابرز المشكلات الجيوبوليتيكية في القوة الايرانية، وتحديد المسارات التي تمثل عوامل قوة لها ضمن محيطها الاقليمي والدولي، وتحديد الاتجاهات التي تمثل عوامل ضعف لها وتعمل على اعاقة جموح القوة الايرانية الطامعة والطامحة الى الزعامة الاقليمية في المنطقة العربية، وفقاً للمفهوم الاستراتيجي الذي يجمع بين بين مرتكزات القوة المادية والقوة المعنوية.

واستندت الدراسة على حقيقة استراتيجية مفادها انه لا وجود للقوة المطلقة او الضعف المطلق، ولكي يصبح المقياس مقياساً شاملاً لقوة الدولة الايرانية سعت الدراسة الى توسيع نطاق المقياس من اجل ان يتضمن عناصر القوة والضعف معاً.

وبينت الدراسة ان ايران من الناحية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية تمتلك مقومات وعناصر قوة كبيرة وتمتلك القدرة على الاستخدام الجيد لأدوات القوة الناعمة ولكنها بنفس الوقت تمتلك عناصر ضعف كبيرة، فاذا كانت الحدود المائية والبرية والمضائق تمثل المداخل والمخارج لإيران، فانها في الوقت نفسه تمثل القوة والضعف لها، واذا كان تعدد الاقليات العرقية والمذهبية عنصر قوة لإيران من خلال استثمار وتوظيف الخصائص الديمغرافية والمذهبية من اجل ان تجعل من هذه الاقليات شرياناً اساسياً ينسجم مع اهداف المجال الحيوي الايراني، لكنه في

نفس الوقت تعدد هذه الاقليات يمثل عنصر ضعف لإيران من خلال ما تمثله من تهديد حقيقي للاستقرار السياسي والامني في ايران فضلاً عن ان هذه الكيانات العرقية والمذهبية لها امتداد جغرافي في دول اخرى، وقد تتزايد رغبتها بالانفصال، ومن ثم فان هذا التعدد العرقي والمذهبي سيجعل من ايران دولة قابلة للانفجار.

واوضحت الدراسة بان المنطقة العربية شهدت منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ العديد من التحولات والصراعات التي ساهمت في التأثير على طبيعة سياسات ايران تجاه المنطقة العربية، فبعد احتلال العراق سقط الموازن الاقليمي لإيران، ومن ثم بدأت ايران في السعي لمد نفوذها تجاه المنطقة العربية من خلال توظيف كل مقومات القوة الناعمة والصلبة، فضلاً عن استثمار وتوظيف التحولات في البيئة المحلية والاقليمية العربية والتي كانت بمثابة عوامل ضعف وخلل في المنطقة العربية مكنت ايران من تحقيق اهدافها الاستراتيجية، ولعل العامل الاهم الذي وفر المناخ لإنجاز قدراً من اهداف الاستراتيجية الايرانية هو حالة الغفلة، والافتقار الى الرؤية العربية الواضحة، اذ وفرت حالة الضعف والتفرق للبلاد والشعوب المستهدفة بيئة مناسبة لتحقيق تلك الاهداف، فضلاً عن غياب اي مشروع عربي ازاء المشروع الايراني والتركي والاسرائيلي, وغياب دور الدولة العربية المركز او القائد.

وكشفت الدراسة بان ايران تسعى الى ارسال رسالة واضحة للمجتمع الدولي مفادها انها دولة قادرة على مواجهة الضغوط الدولية المفروضة عليها، فهي قادرة على الانجاز والتحديث في قدرتها العسكرية، كما انها تريد البرهنة للداخل الايراني بانها لا يمكن ان تخضع للإملاءات الامريكية، وذلك من خلال نموذج الاقتصاد المقاوم، وبان النظام السياسي قادر على المضي بتطوير القدرات التسليحية الايرانية، سيما في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار والاسلحة الخفيفة، ومن ثم فأن إيران دولة تمتلك رؤية استراتيجية تصرّ على بلوغ هدفها المركزي وهو تحقيق مكانة الدولة المركز في فضائها الإقليمي المتعدد، وترى

الدراسة أن إيران لن تبلغ هذه المكانة حتى عام ٢٠٢٠ بحكم المعوقات الداخلية والخارجية.

وان الباحث باستعراضه لهذه المؤشرات انما استند في ذلك الى النتائج التي توصل اليها من خلال البحث في ثنايا الدراسة فضلاً عن توافر بعض المعطيات والمؤشرات التي استند اليها في ذلك، وانطلاقاً من هذه المعطيات توصلت الدراسة الى استنتاجات عدة لعل اهمها الاتي:

١- بينت الدراسة بان الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتكس تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة، فالجغرافية السياسية تدرس الواقع، بينما الجيوبولتكس تكرس اهدافها للمستقبل.

٢- سعت ايران الى توظيف مفردات جديدة للقوة، وهي القوة الناعمة فضلاً عن توظيف الخطاب الديني المذهبي الذي مكنها من تحريك كثير من الاقليات المؤدلجة في بعض الدول ضمن فلسفتها الدينية.

٣- اعتمدت ايران على الصياغات الجيوبوليتيكية التي وضعها مفكرو الجيوبوليتيك (ماهان، ماكندر، سبيكمان)، اذ تقترب ايران من نقطة الارتكاز الجغرافي في نظرية قلب الارض التي وضعها ماكندر، ومن ثم فان الاستراتيجية الايرانية تؤكد على انها قوة قادرة على بسط هيمنتها على جل منطقة الشرق الاوسط مستندة الى ما تملكه من المقومات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، ومن هنا اخذت تسير ضمن فرضية مفادها ان النفاذ الى الشرق الاوسط يكون عن طريق تحشيد الاقليات الشيعية ودعوتها للثورة على الانظمة السياسية فيها، ومن ثم تمكينها من السيطرة على هذه الانظمة.

٤- ان توظيف عناصر القوة في المعطيات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية ساعدت ايران لتكون دولة تمتلك دعائم ومقومات قوة فاعلة ومؤثرة تجاه محيطها الاقليمي والدولي.

٥- بينت الدراسة انه على الرغم من حيوية موقع ايران الجغرافي بالنسبة لدول الجوار الا انه خلق هاجساً قومياً ومذهبياً مضافاً لهذه الدولة، اذ تقع في محيط جله عربي ذو توجه مختلف، وهذا الامر افضى الى خلق بيئة صراع مع محيطها الاقليمي.

٦- ادت احداث ١٠ حزيران ٢٠١٤ الى زيادة التغلغل الايراني داخل العمق الامني العراقي من بوابات الدعم والمساندة والاستشارة والتوجيه.

٧- تحتل ايران مكانة بارزة في المعادلة الاقليمية والدولية نظراً لأهمية موقعها الجيوبوليتيكي، سيما بعد ازدياد اهمية الموقعين الاستراتيجيين الشمالي والجنوبي لإيران من خلال ما تمتلكه هاتان المنطقتان من احتياطي مذهبي ومادي كبير.

٨- اوضحت الدراسة بان الشكل الجغرافي غير المنتظم قد خدم ايران من ناحية ووفر لقواتها المسلحة المساحات البرية اللازمة لإجراء مناوراتها التعبوية، ومن جهة اخرى شكل معضلة كبيرة في مراقبة حدودها البرية.

٩- كشفت الدراسة بان اضلاع الدولة الايرانية لا تستطيع ان تقدم اطاراً دفاعياً منيعاً، سيما ان مناطق الاضلاع الايرانية المختلفة تعاني من وجود اقليات مذهبية وعرقية ولغوية لم تندمج مع اهداف الدولة الايرانية.

١٠- تبرز ضعف استراتيجية الموقع البحري لإيران في ان البحر لم يكن حاجزاً طبيعياً فاعلاً بينها وبين مصادر التهديد الخارجي القادم لها من جهة الشمال، كما بينت الدراسة بان الحدود المائية والبرية والمضايق تمثل المداخل والمخارج لإيران لكنها في نفس الوقت تمثل نقطة القوة والضعف لها.

١١- بينت الدراسة بان خصائص الاقتصاد الايراني تعكس عامل ضعف كبير، وهي تتمثل بمعاناته من الاعتماد الكثيف على النفط والغاز، الذي اصبح يعاني من ضعف الاستثمارات الاجنبية في هذين القطاعين بسبب العقوبات الدولية .

١٢- كشفت الدراسة بان ايران لم تكتفِ بنقل التكنلوجيا من الخارج بل عملت على توطينها عن طريق البحوث العلمية والتصنيع والابتكار، مما افضى الى تطوير قطاعها الزراعي وتحديث صناعتها المدنية والعسكرية .

١٣- تسعى ايران إلى ابقاء الاوضاع الاقليمية في المنطقة ضمن اطار الفوضى المدارة واستنزاف القوى الاقليمية والدولية المنافسة لها عن طريق توظيف جيوبها وادوات نفوذها بالمنطقة.

بينت الدراسة بان العامل الاهم الذي وفر المناخ لتحقيق قدر كبير من اهداف الاستراتيجية الايرانية هو حالة الغفلة وغياب الرؤية العربية الواضحة، وقد وفرت حالة الضعف العربية بيئة مناسبة للتدخلات الإيرانية بشكل كبير.

الهوامش والمصادر

(١)عمر احمد قدور، شكل الدولة واثره في مرفق الامن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص٩٦.

(٢)عمر الفاروق، قوة الدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٣.

(٣)عمر احمد قدور، المرجع السابق، ص٩٤.

(٤)اسماعيل صبري فريد، العلاقات السياسية الدولية، ط٥، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٥٣٣، ص٢٥.

(٥)عمر احمد قدور، المرجع السابق، ص٩٤.

(٦)عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، جامعة بغداد،ط١، ٢٠٠٤،ص٤٨، ويقصد بالعامل الجغرافي الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الارض وهو يتمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم اقليمها من حيث ضيقه واتساعه وكذلك موقعها وعدد السكان فيها، كل هذه العوامل تعد مكونا اصيلا في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، لمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية،١٩٧١، ص١٩.وكذلك سيد عرب الدمنهوري، المدخل الى الجغرافية السياسية، القاهرة دار عمار،١٩٨٠، ص٣٧.

(٧) وليد عبد الحي، بنية القوه الايرانية وافاقها، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الرابط:
http://www.studies.aljazeera.net–ar–files-iranandstrenngthactors
.٢٠١٨/١/٣٠

(٨) عبد القادر، المرجع السابق، ص٥٤.

(٩)يامن خالد سيوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠، ص٥٤.

(١٠)مشتاق خليل ابراهيم، الفرق في الجغرافية السياسية وعلم الجيوبوليتكس، متاح على الرابط
https://www.facebook.com\permalink.php
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/٣٠

(١١)محمد حمزة علوان، الاسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتكس، متاح على الرابط :
https://teleram.me\nabaa_news تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/٢٩

(١٢)احمد محمود عبدالله، في اصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٨٤، ص٦: ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر الى: امين محمود عبدالله، دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر، القاهرة، مكتبة النهضة العربية،١٩٦٩،ص٩٠٧.

(١٣)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص٩٨-١٠٦، وكذلك ينظر الى ابراهيم احمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتكس والعولمة، دار نشر الاوائل، دمشق، ٢٠٠٦ ص٧.

(١٤)عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص٥٤-٥٥.

(١٥)عمر احمد قدور، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

(١٦)عبد القادر محمد فهمي،، مرجع سابق ص٥٥،ص٥٧.

(١٧)صلاح فكري "نظريات الجيوبوليتكس"، دار الدراسات للنشر والتوزيع القاهرة،١٩٩٣، ص١٢٥.

(١٨)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص٩٠٨-١٠٤ وكذلك ينظر الى محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوبوليتيك ط٢ دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩ ص٣٥، ولمزيد من التفاصيل ينظر الى المراجع الاتية:

- صلاح الدين شامي، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١ ص٢١.

S.W. Wooldridge &W.G. East: The spirit and purposes of Geography, Hatchinson, London ,1951, P.123; H.Weigest, Principles of political geography, Now York , 1975 P.14.

(١٩)يامن خالد سيوف واقع التوازن الدولي، المرجع سابقا ص٥٤.

(٢٠)سيد عزب الدمنهوري، المدخل الى الجغرافية السياسية للدولة، دار عمار، القاهرة ١٩٨٧، ص٣٨.

(٢١)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص١٠٠.

(٢٢)عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الاستراتيجية، المرجع السابق ص٤٩، ١٩٩٥.

(٢٣)مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي، مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة، ط١ ص٢٥-٣٠.

(٢٤)عمر احمد قدور، شكل الدولة المصدر السابق ص١٠٢.

(٢٥)عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق،ص٥.

(٢٦)عبد الستار محمد شيت، المرجع السابق، ص٥٣.

(٢٧)عمر الفاروق سيوسي، المرجع السابق، ص٩١-١١١.

(٢٨)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص١٠٣.

(٢٩)محمد حمزة علوان، الاسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتكس، المصدر السابق ص٧.

(٣٠)عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق ص٥٥.

(٣١)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص١٠١.

(٣٢)عبد الستار محمد قرور، المرجع السابق ص٨٢.

(٣٣)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص١٠١

(٣٤)محمد حمزة علوان، المرجع السابق تاريخ القول ٢٠١٨/٣٠

(٣٥)عمر احمد قدور، المرجع السابق ص٢٥٠.

(٣٦)عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق ص٨٣.

(٣٧)عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق ص٨٤.

(٣٨)عبد القادر محمد، المرجع السابق ص٨٥.

(٣٩)صبري مصطفى البياتي، قياس قوة الدولة،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢، ص٣٤، وكذلك انظر جمال علي زهران،قياس قوة الدولة، اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي الاسرائيلي، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٦، ابريل ١٩٩١، ص ٤٥.

(٤٠)عمر احمد قدور، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٤١)عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٤٢)عبد المجيد فراج، القوة الشاملة للدولة، مؤشرات وقياسات، كراسات استراتيجية، العدد، ٥٠، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١-٧.

(٤٣)عمر احمد قدور المرجع السابق، ص٢٥٦.

(٤٤) مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥،ص٢٥.

(٤٥)محمد صادق اسماعيل، ايران الى اين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢.

(٤٦)نبيل العتوم، الجغرافية السياسية كاطار تحليلي لقياس قوة ايران، مجلة النهضة، العدد الرابع، اكتوبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص١٥١.

(٤٧)محمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص١٢.

(٤٨)احمد مهابة، ايران والخليج، السياسة الدولية،العدد١٠٥، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،١٩٩١، ص٩٧.

(٤٩)مصطفى شفيق، قياس قوة الدولة الايرانية، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٨.

(50) Washington : Gpo for tha Libray of Congress p38. Iran: A Country,: Helen Chapin metz, (ed.)

(٥١)نبيل معتوم، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٥٢)شيماء علي محمد، محددات القوة العسكرية لإيران، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٨.

(٥٣)اشرف محمد كشك، تطور الامن الاقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩ ،ص١٤٠.

(٥٤)محمد صادق، المرجع السابق، ص١٢.

(٥٥)موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط:

http://www.mogatel.com.apenshare.bchoth/dwal/medni/Iran.secoz.doe.ev.htm

(٥٦)نبيل العتوم،المرجع السابق، ١٥٣.

(٥٧)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٥٤.

(٥٨)مصطفى كامل، المرجع السابق، ص٢٥.

(٥٩)جاسم محمد طه، اثر ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،٢٠١٣،ص١٩٥.

(٦٠)مصطفى كامل، المرجع السابق،ص١١٨.

(٦١)محمد صادق، من الشاه الى نجاة، المرجع السابق، ص١٩٥.

(٦٢)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٥٦، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر:عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار اسامة للنشر،

عمان، ٢٠٠٤،ص٥٠، وكذلك ابراهيم احمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك، دار الاوائل، دمشق، ٢٠٠٦، ص٨٨.

(٦٣)نبيل العتوم، المرجع السابق،ص١٥٦، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:- عباس الحديثي، نظرية السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار اسامة، عمان،٢٠٠٤، ص٥٠, كذلك انظر: ابراهيم احمد سعيد ما بين الجغرافيا السياسية ومخاطر الجيوبولتكس، دار الاوائل، دمشق ٢٠٠٦، ص٨٨.

(٦٤)محمد صادق، المرجع السابق، ص١٥.

(٦٥)فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط١، ٢٠١٨، ص ٢٣،ص٢٨.

(٦٦)دور ايران الاقليمي، تقرير استراتيجي، موقع الامارات في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤، http://cutt.us/q6N8 .

(٦٧)فهد مزبان، العلاقات مع ايران في ضوء الموقع الجغرافي، جامعة البصرة، مركز الدراسات الايرانية، ٢٠٠٢، ص٤٣.

(٦٨)عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيو-استراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات استراتيجية، العدد ٨، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠، ص ١٢ .

(٦٩)عمر احمد قدور، شكل الدولة، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٧٠)مصطفى كامل، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٧١)عمر احمد قدور، المرجع السابق،ص ١٥٥.

(٧٢)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٧٣)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٧٤)مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي، المرجع السابق، ١١٩.

(٧٥)ايران الافاق الاقتصادية، البنك الدولي على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

(٧٦)شيماء علي، محددات القوة العسكرية الايرانية، المرجع السابق، ص٥٠٠، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: هندي نايف بن محمد، تطور العلاقات السعودية الايرانية من الازمة الى المصالحة (١٩٧٩- ٢٠٠١)

(٧٧)برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقديرات التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم، واشنطن ٢٠١١، ص١٨٨.

(78) http://www.iissorg/publications/military-balance-the-military

(٧٩)شيماء بهاء الدين، المجتمع الدولي وتغير قواعد التنمية في ايران،مجلة الديمقراطية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد، ٤٥، ٢٠١٢،ص١٤٦.

(٨٠)مصطفى شفيق علام، المرجع السابق،ص٤١.

(٨١)نبيل المعتوم، المرجع السابق،ص١٦٨.

(٨٢)اشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مجلة مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة، العدد، ٦٢،٢٠٠٥،ص١١٣.

(٨٣)شيماء علي محمد، محددات القوة العسكرية لإيران(١٩٧٩- ٢٠٠٧) المرجع السابق، ص٥٤.

(٨٤)يحيى داؤود عباس، تاريخ البترول، مختارات ايرانية، عدد ٨١، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(٨٥)نبيل العتوم، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٨٦)مغاوري شلبي، الاقتصاد الايراني،السياسة الدولية، عدد٦٩، ٢٠٠٧،ص١٢٤.

(٨٧)شيماء علي محمد، المرجع السابق، ص٥٦.

(88)hattp:// data world book org indicator Nv. Ind ToT.25.

(٨٩)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٦٥.

(٩٠)احمد كامل، المرجع السابق، ص١١٧.

(٩١)تقرير الحالة الايرانية ٢٠١٨، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ص٢١، https://rasanah-iiis.org

(٩٢)تقرير الحالة الايرانية ٢٠١٨، المرجع السابق، ص١٩.

(٩٣)احصاءات ايرانية، مختارات ايرانية، العدد،١٢٥، ٢٠١١ ص ١٠٩.

(٩٤)عادل سليمان، التوازن العسكري في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، ٢٠٠٤،ص٢٣٤.

(٩٥)جمال سند السويدي،النظام الامني في الخليج العربي،مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ط١، الامارات، ٢٠٠٨، ص٥٨.

(96)Anthony H. cord desman , the Golf military balance 2010, center for strategy & international studies Washington Dc . 2010. P. 15.

(97)http://www.Parlimant.Uk/briefings/snia-04264

(٩٨)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٩٩)مصطفى شفيق علام، المرجع السابق، ص٧٤.

(100)http://www.globalsecurity.Org/military.world/iran/industry.htm

(١٠١)خالد نايف، النظام الاقليمي العربي، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٤٨، ٢٠٠١، ص١٨٤.

(١٠٢)ممدوح انيس فتحي، الامن القومي الايراني، المرجع السابق،ص ٢٨٥.

(١٠٣)شيماء علي محمد، المرجع السابق، ص٤٧.

(١٠٤)ايمن سالم، من العقوبات الى التحرير، مجلة مختارات ايرانية، عدد ١٤٠، ٢٠١٢، ص١١٠.

(١٠٥)عبد الله عبد الكريم، الامن والتوازن العسكري، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، العدد،٦٣، ٢٠١٠، ص١٥.

(١٠٦)فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط١، ٢٠١٨، ص٢٣.

(١٠٧)محمد بن صقر السلمي، الجيوبوليتك الشيعي الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الايرانية، العدد الاول، ديسمبر ٢٠١٦، مركز الخليج للدراسات الايرانية، متاح على الرابط:
http://www.albainah.net/items

(١٠٨)زيف القدرات العسكرية الايرانية، التقرير الاستراتيجي العسكري، على الرابط:
https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/15774

(١٠٩)مصطفى شفيق علام، قياس قوة الدولة الايرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١٢، ص ٢٧.

(١١٠)مصطفى شفيق المرجع السابق ص ٣٠.

(١١١)نبيل العتوم، المرجع السابق، ص ١٧٥.

(١١٢)نبيل العتوم، المرجع السابق،ص١٧٧.

(١١٣)نبيل العتوم، المرجع السابق ص ١٧٦.

(١١٤)حسن الرشيدي، عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الايرانية، متاح على الرابط:-
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=5977

(١١٥)محمد بن صقر السلمي، الجيوبوليتك الشيعي المرجع السابق ص ٦٢

(١١٦)حسن الرشيدي، المرجع السابق.

(١١٧)تقرير الحاله الايرانية ٢٠١٨، المعهد الدولي للدراسات الايرانية https://rasanah-iiis.org

(١١٨)وليد عبد الحي، بنية القوة الايرانية وافاقها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:- http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013

(١١٩)نبيل العتوم، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(١٢٠)شيماء علي محمد، محددات القوة الايرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.ص٩٣.

(١٢١)اشرف محمد كشك، دول الخليج وايران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، على الرابط :- www.arabiang.cis.org

(١٢٢)زيف القدرات العسكرية الايرانية، التقرير الاستراتيجي العسكري، المرجع السابق.

(١٢٣)نبيل المعتوم المرجع السابق ص١٧٦.

(١٢٤)فراس الياس، التوجه الايراني في مضيق هرمز،على الرابط:- https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/irans-posturing-on-the-strait-of-hormul

(١٢٥)تقرير الحالة الايرانية ٢٠١٨، المرجع السابق ص١٥.

(١٢٦)نبيل المعتوم المرجع السابق، ص١٧٧.

(١٢٧)القوى الاجتماعية في المجتمع الايراني، المعهد المصري للدراسات، متاح على الرابط:- https://eipss-eg.org.

(١٢٨)تعد ايران من اكبر مهربي المخدرات في العالم، فهي اكبر مستورد للافيون الافغاني واحد اكبر منتجي الهيريون في العالم، ويأتي ٩٥ % من الهيريون في اذربيجان من ايران، في حين تصدر الكمية نفسها من اذربيجان الى السوق الاوربية، لمزيد من التفاصيل ينظر الى: ايران عاصمة المخدرات في العالم، الخليج اون لاين على الرابط: http://alkhaleejonline.net

(١٢٩)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص١٧٧.

(١٣٠)طهران وخط الزلازل، على الرابط: Tehran. Embassy .ga

(131) https://mawdoo3.com

(١٣٢)نبيل المعتوم، المرجع السابق،ص ١٥٧.

(١٣٣)تقرير الحالة الايرانية ٢٠١٨، المرجع السابق ص١٧.

(١٣٤)تقرير الحالة الايرانية ٢٠١٨، المرجع السابق ص٢٤.

(١٣٥)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٣٦)قناة العالم، ايران والاكتفاء الذاتي، الاربعاء ٢٩، اغسطس، ٢٠١٨, على الرابط:
www.alalam.ir.new

(١٣٧)امير سعد، نقاط ضعف ايران في محيطها الاقليمي، مجلة البيان، على الرابط:-
http://almoslim.net/node/282335.

(١٣٨)امير سعد، المرجع السابق.

(١٣٩)محمد بن صقر السلمي، الجيوبوليتك الشيعي، المرجع السابق، ص٦٠.

(١٤٠)ايران في افق ٢٠٢٥، المركز العربي للأبحاث والسياسات، قطر، ٢٠١٦، ص٢.

(١٤١)وليد عبد الحي، بنية القوة الايرانية وافاقها، مركز الجزيرة للدراسات:-
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors

(١٤٢)نبيل المعتوم، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(١٤٣)صباح نعوش، الاقتصاد الايراني، البيت الخليجي للدراسات ٢٠١٨.
https://gulfhouse.org/posts/1876

(١٤٤)وليد عبد الحي، المرجع السابق.

(١٤٥)هارش كينون، ايران والبحث العلمي، mubasher . Aljazeera. Net .

(١٤٦)محمد بن صقر السلمي، الجيوبولتك الشيعي الواقع والمستقبل، المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٤٧)مروه حامد، بناء النظام الاقليمي، المكتب العربي للمعارف، على الرابط:-
Pst1mKzFPJbeP8u72lDo&hl=ar&sa=X&ved=2ahUKEwiEo9fDhLPdA

(١٤٨)محمد بن صقر، المرجع السابق، ص ٦٠.

(١٤٩)فاطمة العمادي، ايران وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، studies Aljazeera. Net.

(١٥٠)فراس الياس، الدعاية العسكرية الايرانية الاخفاقات والنجاحات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org